

PROVISIONAL

A/43/PV.15
13 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الرئيس)	السيد كابوتو	: الرئيس
(اكوادور)	السيد اويرتا مونتالبو	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد مادريغال نيتو (كوستاريكا)
السيد المصري (الأردن)
السيد حامد (الصومال)
السيد بنهيرو (البرتغال)
السيد ولد أنجيان (موريتانيا)
السيد بايه (اثيوبيا)
السيد باريوس تاسانو (أوروغواي)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد مادريغال نيتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

السيد الرئيس ، صديقي وزميلي العزيز ، من دواعي سروري الخاص أن أعرب لكم عن مدى ارتياحنا نحن أبناء كوستاريكا لرؤيتكم تتراأسون الجمعية العامة . فسجلكم في الأرجنتين الشقيقة ، وما يشهد به من صفات رجل الدولة المحنك وخبرتمكم الدبلوماسية العريضة وإيمانكم العميق بالديمقراطية ، لهو خير ضمان لنجاح أعمالنا .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للدور الذي اضطلعت به في الانتخابات الأخيرة السيدة نيتا بارو صغيرة بربادوس التي ساهمت في ترسيخ التقاليد العظيمة لمنظمتنا . أما الأمين العام للأمم المتحدة فبفضل تفانيه وتفاني معاونيه في قضية السلم ، استطاع أن يقدم الدليل على فعالية الأمم المتحدة في النهوض بالتفاهم بين الشعوب . واسمحوا لي بأن أقول أنه لولا حصافته وخبرته وحكمته وثقافته ما أمكن تحقيق هذه الانجازات . وهذا النجاح يجدد الثقة الموضوعة في منظمتنا ويساعد في تعزيزها ، وهو ما يتضح من منح جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم . إن منح هذه الجائزة لمن يستحقها قد حرك مشاعر كوستاريكا التي لا تمتلك جيشا ، لأن ذلك يمثل اعترافا بفضل القوات والأسلحة التي تخمد الحروب وتنقذ الأرواح وتحمي الشعوب . ونحن نهنئ هذه القوات تهنئة حارة .

إن جوهر عمل هذه المنظمة هو تطبيق أحكام القانون الدولي التي وضعت بينما كانت البشرية تعاني من الخراب الذي خلفه أكثر الصراعات دموية في التاريخ . وجاء الميثاق الموقع في سان فرانسيسكو ليحرم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، ويبلور الأمل في ألا يكون تاريخ العالم تاريخا من الحروب بين بني البشر . ولترجمة هذا الأمل إلى واقع لابد للشعوب أن تعيش وتتصرف وفقا لمبادئ الميثاق . أما المعايير

الاخلاقية المزدوجة في منظماتنا ، التي بمقتضاها تدان أعمال أو يتفاض عنها وفقاً للاهواء والمصالح الوقتية ، فإنها تقوض إيماننا بالمنظمة . واليوم ، فإن الثقة المتجددة فيها بفضل نجاح جهودها في تحقيق وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، وفي إيجاد حلول للصراعات في أفغانستان وكمبوتشيا والمصراع الغربية ، وفي السعي إلى المصالحة في قبرص ، والدفع قدماً بقضية استقلال ناميبيا ، ينبغي أن تضع حداً لأي إغراء بالعودة إلى تلك الممارسات التي تتنافى مع جوهر هذه المنظمة ذاته .

وهذا يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الآمال المشروعة ، وهي آمال عززتها المحادثات الإيجابية التي دارت بين رئيس الولايات المتحدة السيد رونالد ريغان والأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي السيد ميخائيل غورباتشوف ، والتي تبرهن نتائجها على فعالية الحوار في تحقيق أنبل الأهداف . إن الخطوة المتخذة على طريق نزع السلاح تعد صغيرة إذا ما قورنت بالشروط الطويل الذي يتعين قطعه ، ولكن فلنأمل أن يكون ذلك إيذاناً ببزوغ فجر عالم خال من الخوف والكراهية .

وحيث أن كوستاريكا قد استبعت بنص تشريعاتها وجود جيش كمؤسسة لها صفة الدوام ، فإنها تؤيد بكل قوة وبما لديها من سلطة معنوية جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لوقف سباق التسلح . وتدعو كوستاريكا إلى الوعي الكامل بالحاجة إلى نزع السلاح على الصعيد العالمي ، وإلى اتخاذ إجراء محدد لحظر التجارب النووية وتخفيض الترسانات النووية ، والشروع في نزع السلاح التقليدي ، ووقف نقل الأسلحة إلى الدول المتخلفة .

إن بلدان العالم الثالث كثيراً ما أودى بها حظها العاثر إلى المعاناة من مصير مفعج يجعل منها مسرحاً للمواجهة بين الدول العظمى . فالصراعات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تتصاعد إلى مستوى الحرب تتخذ المناطق المسالمة مسرحاً لها وتكبد شعوبها ثمنها باهظاً من أرواح أبنائها .

ومما يبعث على الجزع أن نفقات العالم العسكرية تبلغ تريليون دولار في العام - أي ما يعادل ٢٠ مرة إجمالي المعونة المقدمة إلى العالم النامي . ومن المخزي أن

نعرف أنه خلال الإثنتي عشرة ساعة الأولى من هذا اليوم مات أكثر من ١٤ ألف طفل في مكان ما من العالم بسبب نقص الغذاء والرعاية الصحية ، وأنه في تلك الساعات نفسها أنفق أكثر من ١٣٦ بليون دولار على الأسلحة ، وهو مبلغ يدرك أي شخص ذكي أنه يتجاوز كثيرا ما نحتاجه لتفادي تلك المأساة .

وإذا كانت الاتفاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ستؤدي الى نزع السلاح الكامل ، فإننا مع جميع شعوب العالم نأمل أننا بعد أن تمكنا من تفادي خطر انلاع محرقة جديدة سنوجه الموارد التي أُهدرت في السابق على الأسلحة للانفاق منها على التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية والثقافة في كل أرجاء العالم . وبعبارة أخرى سنعيش وفقا للمبادئ التي تحمي الطبيعة ذاتها ، فننتوقف عن التدمير ونبدأ في البناء . ولهذا فإن البلدان النامية الصغيرة في حاجة عاجلة الى اقناع جميع الدول العسكرية بأن السلم يخدم مصالح الجميع .

ويشهد مجتمع الأمم ببالغ القلق الازمة التي تظلم حاليا في امريكا الوسطى . فالخراب الذي أصاب مساحات شاسعة من الأرض ، وانهييار بعض الاقتصادات ، والبؤس المروع والسجن أو الاضطهاد أو الموت الذي يتعرض له من يعارضون حكامهم ، هي الآفات الخطيرة التي سعى اتفاق اسكيبولاس الثاني الى معالجتها في إطار زمني محدد ، ولكنها ستظل قائمة بسبب افتقار الحكومات الى الإرادة السياسية للإقدام على تنفيذ العملية الديمقراطية التي وافقت عليها . فاتفاق اسكيبولاس الثاني هو أولا وقبل كل شيء المرحلة النهائية للخطة التي طرحها الرئيس أرياس ، والتي بلورت بدورها الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا وفريق الاتصال التابع لها . وهو التزام شابت بالديمقراطية .

وإن الدراسة المتأنية للالتزامات التي تم التعهد بها في إجراءات غواتيمالا تؤدي الى نتيجة مفادها أن أيّا من الدول الموقعة على الاتفاق لم تمتثل ، بدرجة أو بأخرى ، لاحكام ذلك الاتفاق امتثالا تاما . وهذا ينسحب ايضا على كوستاريكا ، لأن جمعيتنا التشريعية أرجأت التصديق على المعاهدة التي يُنشأ بموجبها برلمان امريكا

الوسطى . ومع ذلك فإن بلدنا ، وقبل التوقيع على اتفاق اسكيبولاس الثاني ، كان بالفعل ولعدة عقود يقوم بما يتجاوز كثيرا تطبيق الاهداف الاساسية التي تتوخاها الخطة . فمنذ ما يزيد على أربعين عاما لم تشهد كوستاريكا أية أعمال عدائية مسلحة . وفي ظل الوجود المستمر للديمقراطية التعددية كان هناك دائما حوار وطني مكثف . ومنذ عام ١٩٤٨ استبعدنا الجيش قانونا ، ولم تعد هناك أية قوات تهدد استقرار مؤسساتنا ، ولم يحدث أن سجن أو نفي أي كوستاريكي على الإطلاق لأسباب سياسية . فنحن نحترم حقوق الانسان ونتمتع بحريتنا في كنف السلام .

وإن أعود الى موضوع أمريكا الوسطى ، أقول إن الواقع هو أن عملية السلم قد توقفت ، وأن المجتمع الدولي الذي شجعه الاتجاه الى الحوار والانفراج الذي يشهده فسي مناطق أخرى ، يتساءل بلهفة عن سبب عدم تسوية هذه الازمة في حين أنها أصغر كثيرا من ازمتات غيرها بدأت تأخذ طريقها الى التسوية . هناك افتقار الى الإرادة السياسية الحقيقية لدى بعض الاطراف المعنية الرئيسية . ولئن كنا نستطيع أن نسجل شيئا من التقدم في بعض المجالات ، فإن الالتزامات الاساسية المؤدية الى الديمقراطية والمصالحة الوطنية وحماية حقوق الإنسان وتقديسها ، وعدم استخدام الاراضي كملاذ للقوات العسكرية ، لم يتسن الوفاء بها حتى الآن . وعلاوة على كل هذا يؤسفنا أن نسجل أننا على مر الشهور نرى حكومة نيكاراغوا تصعد قممها وتتصل من التزاماتها وتحاول التقليل من حجم الازمة بتصويرها على أنها مشكلة أمنية ، وتبدي استخفافا واضحا بالقيم الديمقراطية .

وقد لا يكون هناك بلد آخر في المنطقة في حالة يمثل هذا الارتباك ، وقد لا تكون هناك حكومة كشفت عن رغبة أقل في الخروج من هذه الحالة ، ولكن الاخطر هو أن لتلك الحالة أشارا خطيرة على البلدان المجاورة التي تخطر الى قبول الآلاف من الفارين إليها سعيا وراء الحرية والغذاء والمأوى . وإنني أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم الفوئ الى بلدان الملجأ ، نظرا للعبء الكبير الذي يشقّل كاهلنا الآن . على أن أكثر ما يعيننا هو أن يجدد المجتمع الدولي اهتمامه بالسلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى .

وإنني أقر بأن العديد من الدول وقفت الى جانب أمريكا الوسطى في هذا الليل الطويل من التدمير الذاتي . وكما أبدى أمين عام هذه المنظمة ومنظمة الدول الأمريكية اهتماما خاصا بمساعدتنا على حل مشاكلنا . ومع هذا فإنني أجيئ الى هنا لأطلب من الدول الديمقراطية التي تشاركنا هذا القلق ، أن تشترك معا في عمل لدعم الديمقراطية في أمريكا الوسطى . ومن ثم ، تجدد وتمزز وتنفذ اتفاقات اسكويب—ولام الثانية ، التي تشير التفاؤل الذي له ما يبرره في المجتمع الدولي .

ولن يكتمل هذا الجهد لتأمين الديمقراطية في أمريكا الوسطى إذا لم نضع في الاعتبار التحديات المتمثلة في البناء الفعلي لتلك الديمقراطية وتحسينها . وقد أصبح من واجب البلدان الصناعية الآن أكثر من أي وقت مضى أن تزيد تعاونها دعما للتنمية ، وهي التنمية التي ينبغي بالضرورة أن تحترم حرية وكرامة المواطنين ، كما يجب أن تساعد في تحديد شكل ملموس للخطة المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية لأمريكا الوسطى التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة .

ويزداد ذلك أهمية عندما نضع في اعتبارنا الحالة الحرجة التي نشأت عن مشكلة الديون الخارجية لدول أمريكا الوسطى . فنحن قد وقعنا ضحية للفقر والالتزامات مالية باهظة لم يترتب عليها في معظم الأحيان أي تحسن في ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية . إننا نعتزف بالتزامنا ، وإننا شأن معظم البلدان المدينة ، نقدم تضحيات هائلة

لنفي بها . إلا أننا نعتقد أنه يجب على دائئينا أن يتفهموا تماما مدى هذه التضحيات . ولا يبدو حتى الآن أن المجتمع الدولي يدرك بوضوح أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر طويلا . فنحن نرى خدمة الديون تبتلع العملات الأجنبية التي نحتاجها لتوفير الصحة لشعوبنا ولتعليمها وتنميتها . بل إنه مما لا يصدق عقل أن استراتيجية دائئينا تتجاهل التكاليف الاجتماعية والسياسية المرتفعة للغاية التي تنطوي عليها خدمة الديون .

وبطبيعة الحال ، فإننا لا نطالب بإلغاء ديوننا كلها ، وإنما نطالب بأن يوافق دائئوننا على المشاركة في المسؤولية والتفاوض بشأن صيغ واقعية لتخفيف عبء ديوننا . إننا نعترف بمسؤولياتنا ، ولكننا نطالب دائئينا بالاعتراف بمسؤولياتهم . إن نتائج الحالة الراهنة ستكون مهلكة على المدى القصير أو المتوسط ، وسيكون دائئوننا من بين الضحايا . ولهذا فإننا نطالب بأن تراعي السياسة المالية الدولية التهديد الذي تفرضه هذه الحالة على مستقبل الديمقراطية في العالم . وفي أمريكا اللاتينية ، حيث اكتسب بناء الديمقراطية قوته ببطء ومشقة ، بدأت شروط سداد الديون والتكاليف الاجتماعية المنطوية عليها تقوض مؤسساتنا الديمقراطية .

ولا يمكننا أن نتجاهل أن التضحيات التي تتطلبها الديون من ديمقراطيات أمريكا اللاتينية قد تصبح ذريعة جديدة للخضوع لأغراء الشمولية . إن الخطر الذي تفرضه هذه الحالة على أمريكا الوسطى يقوي أملنا في أن يدرك المجتمع المالي الدولي أن بلدان منطقتنا مغيرة للغاية ولم تكد تبدأ بعد طريق التنمية ، وأن بعضها يعاني من الخراب الذي تنزله الطبيعة والعنف ، وأن المنطقة بحاجة إلى أن تبني من جديد وأن تنمو ، حتى يمكنها أن تتغلب على ظروفها غير الإنسانية . ولذلك ، نأمل أن ينظر الدائئون إلى الحالة بنظرة أوسع مدى . ونحن واثقون بأن ذلك الأمل لن يتهدد .

في العقود الأربعة الماضية ، بذل معظم أعضاء المجتمع الدولي جهدا مشتركا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد من شأنه أن يضيق الفجوة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية . إلا أن النتائج كانت غير مشجعة . فلا يزال لدينا نظام اقتصادي

يوجد فيه عدد قليل من المستفيدين الاقوياء يحيط بهم ثلثا سكان العالم الذين يعيشون في فقر . وذلك النظام لا يقوم على أي أساس أخلاقي ، فهو ينكر تضامن الإنسان مع أخيه الإنسان ، ويعيق جميع البلدان وجميع الافراد عن ممارسة حقهم في التنمية ، وفي التقدم الذي يحققه العلم والتكنولوجيا ، وفي الثقافة والرفاهية .

إن الالف الثالثة لعصرنا توشك أن تبدأ ، وبلدان العالم - سواء كانت في الشمال أو في الجنوب ، في نصف الكرة الأرضية الشرقي أو في نصفها الغربي ، في حوض الكاريبي أو في حوض المحيط الهادئ - ينبغي أن تكون قادرة على أن توفر لمواطنيها حياة الازدهار والحرية . فأي قيمة تكون لحياة الانسان على الأرض إذا لم تكن لتحويل العالم الى مكان ملائم لإحراز التقدم للبشر ؟

أعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تبذل جهدا غير عادي لمناقشة الافكار وتعزيز المبادرات ، وبخاصة لتوقظ في زعماء العالم روح التضامن الخلاق التي ستحدد تدريجيا للقرن الحادي والعشرين صورة عالم السلم والرفاه الذي ننشده جميعا .

وقد اقترحت حكومة كوستاريكا إدراج بند على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بشأن العلم والسلم . فنحن نريد تطبيق العلم بطريقة أكثر شمولاً سعياً الى السلام والتنمية . ونريد أن نشجع المجتمع العلمي على العمل على تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية ببناءة . ويجب أن يكون للصلة بين العلم والتكنولوجيا أثرها على ارتباط التكنولوجيا بالتنمية ، وليس على ارتباط التكنولوجيا بالسيطرة . ومن مصادر قلق حكومة كوستاريكا أن الرفاهية المترتبة على الاكتشافات العلمية والتكنولوجية تتركز بشكل ضيق في مجموعة صغيرة من سكان الأرض ، بينما يكرس في الوقت نفسه جانب كبير من العلم والتكنولوجيا لا للنهوض برفاهية الانسان بل لإبادته وتدمير ممتلكاته .

إلا أننا نشعر بالقلق وبالسخط بشكل خاص لأن التقدم التكنولوجي في المجال العسكري هو الذي يحتاج للعالم النامي بأكثر الشروط مواتاة ، وأن البلدان التي لا تتوافر لديها حاجتها من غذاء شعوبها تتحمل إنفاقا عسكريا أكبر بكثير من طاقة اقتصاداتها الفقيرة ، وأكبر بكثير من المبالغ الزهيدة التي تنفقها على التعليم أو الصحة أو غيرهما من المجالات الأساسية .

إن العلم ، وهو حصيلة آلاف من الخبرات الإنسانية ، والذي يستمد وجوده من معرفة أفراد الكثيرين ، وهو نتيجة لانبل ممارسات العقل البشري ، ينبغي أن يصبح تراشا مشتركا للبشرية حتى يكون مصدرا للضوء والنبيل بدلا من أن يحقق الشراء والرفاهية للقلة على حساب الجوع والدمار والموت للآخرين .

في يوم ١٠ كانون الاول/ديسمبر القادم ، سنحتفل بالذكرى الاربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . لقد أصبحت حقوق الانسان - بالتوقيع على ميثاق الحريات هذا - موضع اهتمام العالم ، وشاركت جميع الدول في الالتزام الرسمي باحترامها بشكل صارم . إلا أن الاحترام الحقيقي لتلك الحقوق لا يزال بعيدا عن أن يكون حقيقة عالمية . وسمع أنه من المعترف به أن الحدود يجب ألا تكون عائقا أمام احترام حقوق الإنسان وممارستها ممارسة تامة ، فإن الضمانات الكفيلة بتأمين فاعليتها من الصعب تطبيقها أو التأكد من جدواها .

وعندما وقعت كوستاريكا على الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، كان لديها بالفعل تراش قديم في احترام تلك الحقوق . ففي وقت يرجع الى عام ١٩٠٨ ، كانت بلادي مقراً لمحكمة عدل امريكا الوسطى ، أول محكمة دولية تعترف بالفرد موضوعا للقانون الدولي . وكان هذا هو المبدأ الذي أكدناه مجددا في عام ١٩٤٨ بالتوقيع على الإعلان .

لذلك نرى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك مجرد احتفال سنوي آخر . كذلك فإن اقتراح موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للاعلان يجب أن يزيد من إدراكنا بأن إطرار الدعم الدولي الذي يستهدف ضمان الممارسة الفعلية والسليمة لجميع الحقوق التي وردت في الاعلان لا يزال غير فعال . ولهذا تكرر كوستاريكا اقتراحها بتعيين مغوض مام لحقوق الانسان يساعد بجهوده في تحسين الحالة غير المشجعة لحقوق الانسان السائدة في جميع أنحاء العالم . لدينا هنا فرصة ممتازة لاعادة النظر في هذه الفكرة وتنفيذها . فبغير ذلك ستستمر الانحرافات البغيضة عن تطبيق الحد الأدنى لهذه الحقوق تتحدى الرأي العام الدولي وتقدم مشاعره . إن النظام الحالي لتعيين مقررين خاصين يتجاهل بسبب طابعه الانتقائي الانتهاكات التي تحدث في الدول التي لا تخضع لرقابة الأمم المتحدة والتي تجد نفسها بالتالي بمنأى عن عمليات البحث المدقق التي يجريها المقررون الخاصون .

لقد صدقت ٨٦ دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وأصبحت ٢٨ دولة أطرافاً في البروتوكول الاختياري لهذا العهد . كذلك هناك ٩٥ دولة طرفاً في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وكانت كوستاريكا أول بلد يصدق على هذين العهدين ، وهي تحت بقوة ، البلدان التي لم تصدق عليهما بعد أن تنضم اليهما باعتبار ذلك أفضل السبل وأكثرها فعالية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولا يعني أن أختتم كلامي في هذا الموضوع دون أن أعرب عن السخط العميق الذي تشعر به كوستاريكا حكومة وشعباً إزاء الانتهاك المستمر لحقوق الانسان من جانب حكومة جنوب افريقيا . ولتسجيل رفضنا لهذه الانتهاكات قولاً وفعلاً قطعت كوستاريكا علاقاتها مع نظام جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ . ونحن نطالب ، شأننا في ذلك شأن الغالبية العظمى من أعضاء هذه الجمعية ، بوضع نهاية لهذا النظام البغيض الذي يقوم على التمييز العنصري والذي يتعارض مع جميع القواعد الطبيعية الأساسية للتعایش الانساني . ومنذ أيام قليلة طالب البعض هنا بالافراج عن جميع السجناء السياسيين لذلك النظام ،

وننتهز هذه الفرصة لكي نشارك في هذا النداء ونطالب بتأييد جهود الرئيس موبوتو رئيس جمهورية زائير للمساعدة في الافراج الغوري عن نلسون مانديلا وجميع من سجنوا في جنوب افريقيا لا شيء إلا لأنهم حاولوا أن يدافعوا عن انسانيتهم . فهذه الحالة تسوّق ضمير جميع الاحرار في العالم .

وأود أيضا أن أعرب عن انشغالنا بسبب المعوقات التي تكتنف لبنان في الوقت الحالي . وكما ذكر بهلاغة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران فإن لبنان المسالمة المتصالحة لا تشكل خطرا على أحد ، أما لبنان التي يجتاحها العنف فستبقى مصدرا لعدم الاستقرار بالنسبة للجميع . فلنأمل أن يعود السلم الى ذلك البلد .

وتشعر حكومتي بالقلق ايضا لبلاء الاتجار غير المشروع في المخدرات الذي أفسد الافراد على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم بسبب ما يحققه من أرباح طائلة . وهذا الاتجار يهدد استقرار الحكومات ويقوض القيم الاخلاقية والمعنوية التي تقوم عليها مجتمعاتنا . وقد اعتمدت كوستاريكا مؤخرا تشريعا جديدا صارما لمناهضة الاتجار غير المشروع في المخدرات واساءة استخدام العقاقير المخدرة والمواد التي لها تأثير نفسي ضار . وهي تقترح انشاء آلية دولية أكثر فعالية لمنع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمعاينة عليه ، ولمساعدة البلدان المنتجة لهذه المخدرات على ايجاد محاصيل بديلة جديدة ومربحة تقنع المزارعين بعدم المشاركة في العمليات الاولى لانتاج المواد المخدرة .

إن الشعور بالارتياح الذي تنعم به الامم المتحدة في الوقت الحالي يدعونا الى التفكير في دور المنظمة باعتبارها محفلا عالميا للدول . ولذلك نأمل أن يتحقق في القريب التقدم صوب تحقيق هدف العالمية حتى يمكننا الترحيب بقبول ناميبيا في عضوية الامم المتحدة . ونأمل كذلك أن نستقبل ممثلي كوريا سواء كان ذلك بوفدين يمثل كل منهما إحدى الجمهوريتين القائمتين حاليا أو بوفد واحد يمثل كوريا الموحدة في ظل حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية . إن الذكرى السنوية الاربعين لجمهورية كوريا ، وعقد الدورة الاولمبية هذا الصيف في سيول حيث شهدنا تجمعا عالميا يسوده التآلف

والأخوة ، يوفران فرصة فريدة لنا للعمل على قبول هذا البلد في منظمتنا . والسياسة الجديدة للحوار والتعاون التي تنتهجها جمهورية كوريا تعزز أملنا في التقدم في عملية التوحيد .

ويحدونا الأمل أن يتحقق بالكامل مبدأ العالمية وأن تشارك الدول الأخرى في العالم ، التي ظلت خارج الأمم المتحدة بسبب انتهاكاتها لمبادئ الميثاق أو نتيجة لظروف أخرى ، في الجهود التي تبذل لتقدم الجنس البشري .

فلنبذل قماري جهدنا حتى نضمن أن هذه المنظمة وجميع الدول الأعضاء فيها ستعمل باخلاص على تنفيذ الأهداف التي وصفت في سنة ١٩٤٥ . وينبغي ألا نشعر بالاحباط بسبب الصعوبات أو الاخفاق . ويجب ألا نسمح لاية قوة بأن تجعلنا نحيد عن الحق والأمانة والامتثال الموضوعي بالمبادئ والتعهدات التي وردت في ميثاق سان فرانسكو والتي تمثل حلما يجب أن نجعله حقيقة .

لقد سأل أبو طالب محمداً في لحظة عسيرة حين كانت تساوره الشكوك حول أي سبيل يسلك ، هل يؤيد قضية ما حتى ولو كانت تحيد عن الطريق الذي يرى بضميره انه الحق ، أجابه النبي قائلا :

"والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا

الامر ما تركته ، [حتى يحققه الله أو أهلك دونه .]"

فلتكن هذه هي كلماتنا ايضا ، ولنعمش وفقا للمبادئ التي أقسمنا على تأييدها .

السيد المصري (الأردن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم اليكم

باسم حكومة وشعب المملكة الاردنية الهاشمية بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، ولا ريب في أن اختياركم لهذا المنصب الرفيع يدل على المكانة التي يحتلها بلدكم الصديق الأرجنتين ويؤكد بنفس الوقت ما عرف عنكم من مقدرة وكفاءة دبلوماسية عالية ، والتي ستكون ولا شك خير عون لنا في إنجاح أعمالنا والوصول الى النتائج المرجوة ، كما يسعدني أن أقدم الشكر لسلفكم سعادة السيد بيتر فلوريين على المهارة الفائقة التي أدار بها أعمال دورتنا

الفائقة ، مما كان له أكبر الأثر فيما حققته من نجاحات مميزة ، ويسرني أيضا في مستهل كلمتي أن أتقدم باسم حكومة وشعب بلادي بالشكر والتقدير لسعادة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده المستمرة والهادفة لتعزيز دور الأمم المتحدة ، وعلى تقريره القيم عن أعمال المنظمة لهذا العام والذي يشكل برأيي مساهمة بالغة الأهمية لانجاح مداولات الدورة الحالية متمنين له كل النجاح في المهام التي تواجهه . ولقد كان قرار منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم مبعثا لارتياحنا واعتزازنا . إذ أن مجيئه في هذا الوقت بالذات يتجاوز معنى التكريم ويعبر عما هو أعمق من الاعتراف أو التذكير بالدور الحيوي والاساسي الذي قامت ، وتقوم به الأمم المتحدة على صعيد عمليات حفظ وصيانة السلام والأمن الدوليين . إذ أن هذا القرار جاء ليمثل تقييما عادلا لأهمية دور الأمم المتحدة وانتصارا لمبدأ التعددية في العمل .

ولقد أصابت لجنة نوبل النرويجية حين أشارت الى أن قوات الأمم المتحدة للسلام تمثل الإرادة الواضحة لمجتمع الأمم في بلوغ السلام من خلال المفاوضات ، وأن هذه القوات ، بحكم وجودها ، إنما تسهم مساهمة حاسمة في سبيل بدء مفاوضات السلام الفعلية واسمحوا لي ، بهذه المناسبة الهامة أن أتقدم بخالص التهنية الى الأمين العام للأمم المتحدة الذي كان لدوره ومساهمته الفعالة أكبر الأثر في استحقاق تلك الجائزة المرموقة .

إننا نشارك في هذه الدورة ، والأمل يحدونا بالعمل والتنسيق مع الدول الأعضاء بغية الوصول الى أفضل النتائج المتوخاة ، لاسيما وأن المشاكل التي تواجه البشرية تتسم بطابع عالمي مما يربط على المجتمع الدولي أن يشترك في وضع الحلول لها ، ولا بديل في ذلك عن الحوار والدبلوماسية والمفاوضات ، وتلك مهمة أخلاقية ومطلب منطقي لاقامة عالم أفضل . فبلادي تؤمن بأن الأمم المتحدة التي صيغ ميثاقها ليمثل المصالح العليا لكل الدول الأعضاء مازالت تعتبر الهيئة التي لا غنى عنها لعالمنا ، وأن استخدام قدراتها استخداما كاملا ، وحرص الدول على الاسترشاد بميثاقها لدى صياغة سياساتها الخارجية كفيلا بتعزيز فعالية المنظمة ودورها في حل النزاعات والمشاكل الإقليمية والدولية والمحافظة على السلام والأمن الدوليين .

وانطلاقا من حرصنا في الاردن على الالتزام بالميثاق ومبادئه ، فإننا نؤكد من جديد أن مبادئ الأمم المتحدة وسلطتها ركنان متلازمان بهرباط تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات . وفي الوقت الذي نرفض فيه التمييز والانتقائية في تطبيق تلك القرارات لاسيما المتعلقة منها بثوابت سياسية وأخلاقية كمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ورفض الاحتلال ومبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فإننا نعتبر تلك القرارات حية ولها ما يعززها في الصكوك الدولية خاصة ما اتصل منها بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط ولبنان والنزاع العراقي الإيراني ، وناميبيا ، وقبرص ، وكمبوتشيا .

لعل ما يميز دورة الجمعية العامة هذه إنها جاءت وسط مستجدات ومتغيرات ايجابية على الصعيد الدولي تمثلت في أجواء الوفاق الدولي الذي رافق توقيع معاهدة

إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى ، ونجح في خلق انفراجات جوهريّة على صعيد العديد من المشاكل الاقليمية في أفغانستان وأمريكا الوسطى وكمبوتشيا وناميبيا وأنغولا ، بجانب الحدث الايجابي الكبير على صعيد النزاع العراقي الايراني المتمثل في وقف إطلاق النار والجنوح للسلام ، مما يشجعنا ويحفزنا على تكثيف الجهود باتجاه معالجة القضايا والمشاكل المستعصية والتي تهدد فعلا الامن والاستقرار الاقليمي والدولي ، كمشكلة الشرق الاوسط ولها القضية الفلسطينية ، وسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ونحن بهذا نأمل أن تمب كل الايجابيات والمؤشرات الانعراجية التي شهدناها في هذا العام باتجاه تعزيز الامم المتحدة نفسها وبشكل خاص دور مجلس الامن وتمكينها من القيام بالدور المطلوب إزاء ذلك . ولا شك في أن جهود الامين العام وممثليه الشخصيين تبرز بشكل واضح أهمية الامم المتحدة في ايجاد حلول للقضايا المتعلقة ، ولنا شاهد على ذلك في الجهود الحثيثة والطويلة التي قادها الامين العام حتى تكللت بالنجاح في توقيع اتفاقيات أفغانستان وانجاح سريان وترتيبات وقف إطلاق النار بين ايران والعراق وما تبعها من اجراء محادثات لانهاء حالة الحرب بغية الوصول للحل الشامل والعادل بين الدولتين الجارتين .

إننا في هذا الصدد وفي الوقت الذي نرى فيه أنفسنا في أشد الحاجة لتعزيز دور وفعالية الامم المتحدة وإعطائها الزخم اللازم للاسترسال بالمهام والنشاطات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها ، نرى أزمته المالية تشتد لتبلغ مرحلة الخطر بما يهدد استمرارية عملها وربما وجودها ككل ، وما يتمخص عن ذلك من تقويض لآمال البشرية . ويزيد في أسفنا وقلقنا ان هذه الازمة لا تكمن جذورها في عدم القدرة على الدفع ، بل تنبع من انزلاق خطير في احترام الالتزامات القانونية والسياسية والادبية تجاه الامم المتحدة ومبادئها ، مما يستدعي والحالة هذه التركيز على معالجة هذه الازمة بمفقتها منبثقة عن قرارات صادرة عن الدول أكثر من كونها مشكلة إيجاد موارد . وهذا لا يعفيانا من التذكير بأن الاسباب المباشرة لتلك الازمة تتمثل في تلوؤ بعض الدول أو إجهامها أو مماطلتها في دفع كامل مساهماتها المقررة في الوقت المحدد ،

الامر الذي يعتبر خرقا من جانب تلك الدول لواحد من أهم التزاماتها الدولية نحو منظمتنا كمحط آمال البشرية في الامن والرخاء ، ولذا فاننا إذ نهيب بالدول الاعضاء أن تتجاوب مع نداءات الامين العام في دفع كامل مساهماتها المتأخرة منها والمستحقة في الوقت المحدد ، لنأمل أن يصار الى العمل في اتجاه الحل الجذري الناجع لازمة المنظمة المالية على المدى الطويل ، عن طريق ايجاد نظام مالي مستقر وهيكل تنظيمي سليم لها ، لا يسمح باتباع سياسة الضغط المالية لأي طرف كان للتأثير على سير المنظمة أو استقلاليتها .

اسمحوا لي وأنا في معرض تناولي لأهم القضايا والمشاكل الدولية أن أبدأ بمنطقة الشرق الاوسط التي تقع بلادي الاردن في الصميم من مشكلتها ، وجوهرها القضية الفلسطينية . إذ أصبحت هذه المنطقة تجسيدا حيا لحالة التردّي التي يعاني منها المجتمع الدولي وأحد مراكز التوتر الأكثر خطورة في العالم ، كما أضحت انعكاسا لمحاولات تقليص دور الأمم المتحدة . فمبدأ التوسع سائد فيها ، وعجز المنظمة بآئس حيل ما يجري عليها ، وسياسة التنافس بين الدول الكبرى وجدت تربة خصبة فيها حتى أصبحت المصالح المشروعة لشعوبها في المقام الثاني بالنسبة لمصالح الدول الكبرى . فلقد مضى على احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان العربية السورية ما ينوف على واحد وعشرين عاما ، وكانت اسرائيل قد ادعت في بداية الامر انها مستعدة للانسحاب من تلك الاراضي في إطار تسوية شاملة تضمن لها الامن والسلام ، وقد بان زيف ذلك الادعاء حتى تشكلت قناعة لدى الجميع بانها لا تنوي الانسحاب من الاراضي التي احتلتها ، حيث باشرت ومنذ بداية الاحتلال بضم القدس العربية وزرع الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات وعمدت الى القضاء على هنيئتهما الاقتصادية المستقلة ، وواظبت بنفس الوقت على معارضتها لاتجاهات ومبادرات السلام العربية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وأصرت على أن تعمل مفترة بنجاحها العسكري عام ١٩٦٧ على تغيير منطق التاريخ وشرعة الأمم المتحدة بتغيير الطبيعة المؤقتة للاحتلال الى واقع دائم دون عبرة من تاريخ أو حساب لعواقب الامور .

إن هذه الظروف التي خلقتها اسرائيل ، والممارسات التي نفذتها وتنفذها على مدى واحد وعشرين عاما ، والتي لا تشكل تربة صالحة للتعايش بين الشعوب ولا أساسا صالحا للسلام بل عقبة خطيرة أمام احتمالاته ، قد ولدت وأحدثت أكبر تطور على صعيد القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط ككل ، وهي انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال في سائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي يواكب أحداثها العالم من خلال التقارير السياسية ووسائل الإعلام العالمية التي أبرزت حقيقة اسرائيل وكشفت عن فظائع وهول ممارساتها القمعية ضد السكان المدنيين العزل الرافضين للاحتلال . فلقد أكدت هذه الانتفاضة إجماع الشعب الفلسطيني على رفض الاحتلال ومقاومته ، واستصراخ الضمير العالمي للمساعدة في إنهائه ، كما بينت لاسرائيل أن مرور الوقت على الاحتلال لا يعني بأن الامر الواقع قد فرض نفسه وانتهى الامر . ومما محاولات رد هذه الانتفاضة إلى أسباب خارجة عن إطار شعور المواطنين تحت الاحتلال بالاحباط وفقدان الامل بإيجاد مخرج من مأزق الاحتلال ، إلا محاولة لتجاهل واقع الامور . وللأسف الشديد فإن أسلوب سلطات الاحتلال الاسرائيلية السلبي والوحشي في تعاملها مع الانتفاضة يدل على أن التوجيهات في إسرائيل مازالت تمضي في طريق ارباب سكان الاراضي المحتلة واعتماد القوة والعنف سبيلا لتسوية النزاع . فهي بدلا من أن تراجع مواقفها الخاطئة وتباشر في التجاوب مع مبادرات السلام العربية أو الدولية أو حتى تلك التي يطرحها عليها أصدقاؤها ، لجأت إلى التسويق والمناورة والاستمرار في الحديث في حدود المرفوض عربيا وغير المستساغ دوليا بهدف إدامة الاحتلال وتنفيذ مخططاته غير المشروعة كما عمدت إلى محاولات التعتيم على ما يدور في الضفة الغربية وقطاع غزة لاختفاء مدى البطش والعنف الذي يواجه به جيش الاحتلال المواطنين الفلسطينيين العزل .

إن الاردن الذي عاش مأساة شعب فلسطين وأبعادها منذ البداية وتحمل العيب الأكبر من آثارها انسانية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، كان دائما يدعو للعقل والاعتدال والبحث عن الحل العادل والدائم . ولقد التحم شعبه في هذه المسيرة بآمال وآلام الشعب الفلسطيني واتحد كيانه مع الضفة الغربية عام ١٩٥٠ طوعا واختيارا ، بالوسائل الديمقراطية في وحدة دستورية نصت على تمسك الاردن بصفته بالحقوق

التاريخية للشعب الفلسطيني والحفاظ على الحقوق الفلسطينية في أية تسوية نهائية تتفق مع الشرعية الدولية . ولقد شكلت وحدة الضفتين هذه ، الاساس في القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية الذي استند إليه الاردن في تحركه السياسي لانهاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، كما جاء قرار مجلس الامن الدولي الاجماعي ٢٤٢ (١٩٦٧) ليجسد بدوره أيضا أهمية وشرعية الدور القانوني للاردن في العمل والمطالبة بإنهاء الاحتلال . ومع ذلك كله ، تجاوب الاردن مع الوضع الذي تبلور على الساحة العربية عام ١٩٨٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . ومع أن قبولنا لذلك قد خلق نوعا من الازدواجية في الادوار ، إلا أننا عالجنا ذلك عن طريق العمل من خلال التوفيق بين دورنا في الاردن ، المستند إلى مظلة الوحدة الدستورية بين الشعبين والقانون الدولي ، ودور المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وسارعنا لذلك بدعمها في المحافل الدولية والتنسيق معها لتسهيل عملها السياسي وتأمين مشاركتها كطرف أساسي في مبادرات السلام الدولية ، لاسيما في ضوء الموقفين الأمريكي والاسرائيلي المعلنين في رفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وكما تجاوب الاردن مع مناشدة الدول العربية له في قمة الرباط عام ١٩٧٤ مواصلة التعامل مع الضفة الغربية من خلال المؤسسات الاردنية لدعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، فقد تجاوب أيضا - على إثر مؤتمر القمة العربية في الجزائر في شهر حزيران/يونيه الماضي - مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومع التوجه العربي ، لتأكيد الهوية الفلسطينية على الارض الفلسطينية شكلا ومضمونا عن طريق فك العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين . ولعل ذلك أيضا يستحث الدول المعنية من ذات العلاقة أو قوة التأثير ، ويضعها في مواجهة أكثر واقعية وجدية مع ما يترتب عليها من مسؤوليات إزاء إحلال السلام العادل والدائم والشامل ، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة والعيش بحرية وكرامة شأنه في ذلك شأن بقية شعوب العالم . وإننا من جهتنا في الاردن نتوخى ونأمل أن تدعم هذه الخطوة أيضا الانتفاضة الباسلة وتؤكد دور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في سعيها لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني ، مع التأكيد حتما على مواصلة الاردن القيام بدوره القومي في النزاع العربي الاسرائيلي كطرف رئيسي ، وبواجباته في مساندة الشعب الفلسطيني ودعمه في نضاله المشروع لبلوغ غاياته الوطنية وذلك انطلاقا من علاقتنا الخاصة والمميزة بفلسطين أرضا وشعبا ، إذ لم تكن الهوية الفلسطينية في يوم من الايام نقيضا أو خصما للهوية الاردنية ، ولكننا حين نتحدث عن القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين فإنما نشير إلى أرض معينة وشعب محدد يسكنها لقرون طويلة قبل أن تقتلعه اسرائيل من أرضه عام ١٩٤٨ وتشرده في الشتات وتتخطى ذلك عام ١٩٦٧ لتحتل كامل الأراضي الفلسطينية التاريخية وتضع مليوننا ونصف مليون من الفلسطينيين تحت احتلالها في أشبه ما يكون بمعتقل رهيب . فهذه هي المشكلة ولا يحلها سوى جلاء اسرائيل عن الأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، واحترام حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لوطنهم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وضمان احترام حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بما فيها اسرائيل .

وإننا نرى أن السبيل الوحيد لتحقيق تلك التسوية يقوم على قبول اسرائيل وتجاوبها مع عقد المؤتمر الدولي كنهج وحيد للتفاوض المباشر مع كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ضمن إطار دولي وبإشراف الامم المتحدة ومشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وذلك على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ومختلف قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني والنزاع العربي الاسرائيلي بشكل عام . فالامم المتحدة بميثاقها وقراراتها تشكل الإطار الطبيعي والسليم لتحقيق تلك التسوية ، سيما وأنها المرجع الذي ولدت فيه القضية الفلسطينية . والحاجة تدعو لتفكير جديد من القيادات الاسرائيلية ، إذ يجب عليها قبول المؤتمر الدولي بوصفه يمثل السبيل الوحيد للتسوية الشاملة والعادلة والدائمة ، والخروج بالتالي من حلقة العنف والقمع والتردي

الاخلاقي ، وأن ما تتذرع به اسرائيل من مخاوف احتمال ايجاد ضغط دولي عليها يعرض أمنها للخطر لا أساس له من الصحة ، لأن إحدى غايات المؤتمر أصلا هي التغلب على الشكوك المتبادلة بتوفير الامن للجميع والذي لا يمكن أن يتحقق لأحد الفريقين على حساب الآخر . وبخلاف ذلك ، فإننا لا نرى مستقبلا آمنا لاسرائيل حتى تنسحب من الاراضي المحتلة . إذ لا يمكنها أن تمتلك الأرض والسلام معا ، وأمنها لا يتأتى من احتلال الاراضي أو خلق حدود يمكن الدفاع عنها ، بل إن ما يضمن مستقبلها ويحقق لها الامن هو السلام الحقيقي مع العرب . ولقد أثبتت الانتفاضة العربية في الضفة الغربية وغزة بطلان المزاعم الاسرائيلية حول ضرورة تلك المناطق لأمنها ، إذ خلقت اسرائيل لنفسها مأزقا أمنيا بتمسكها باحتلالها ومحاولة اخضاع الشعب الفلسطيني بالقوة .

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد أن مجلس الأمن الذي أنشئ لغرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وبما أنيط به من ولاية فريدة ، وأتيح له من خيارات ، ولهيكلكه السياسي وهيبته الدولية المعروفة ، يشكل أداة فعالة في الضغط والعمل في اتجاه تحقيق عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط بأسرع وقت ممكن وذلك في ظل خطورة الأوضاع المرافقة للانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تتطلب أيضا من المجلس أن يكون على أكبر درجة من اليقظة لمواجهة مسؤولياته في إتخاذ التدابير الفورية من أجل حماية السكان المدنيين .

أما على صعيد الوضع في لبنان ، فإننا في الاردن ندعو إلى التنفيذ السريع والكامل لكافة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن لبنان لاسيما الداعية منها إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من لبنان وانتشار القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا وعودة السلطة اللبنانية إلى جميع أراضيها دون أية مبررات اسرائيلية لإطاله أمد احتلالها للجنوب اللبناني ، وذلك ما يشكل الاساس لتحقيق الوفاق اللبناني واستعادة وحدة وأمن واستقرار هذا البلد المسالم . إن الازمة الدستورية التي يمر بها لبنان اليوم هي تطور خطير يستدعي تعاون جميع الاطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق يعكس توافق كل الطوائف والقوى في لبنان حول قاعدة الاحتكام للديمقراطية وانتخاب رئيس للجمهورية والتمسك بالتالي بالصيغة التي تكفل وحدة لبنان أرضا وشعبا ، مما يحول دون قيام وضع من شأنه أن يكون خطوة على طريق تقسيم الوطن اللبناني . ولا يخفى على المجتمع الدولي ما ينطوي عليه تقسيم لبنان والقضاء على صيغته الاجتماعية والسياسية من مخاطر جسيمة تلحق أبلغ الضرر بأمن واستقرار دول منطقة الشرق الأوسط وما يستتبع ذلك من تأثيرات سلبية على مستقبل الأمن والسلام الدوليين بشكل عام . فإله ندعو أن تتحول اللحظات الحرجة التي يواجهها شعب لبنان اليوم إلى لحظات مجيدة ينتصر فيها على مضاعفات الازمة وأن يحقق بما يقسم اليه من دعم ومساندة ، المصالحة الوطنية الشاملة في ظل لبنان حرا موحدا . وأن يتمكن من إعادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية لوطنه وتحقيق ما يصبو اليه من أمن ورخاء وازدهار .

يرحب الاردن بالتطورات الاخيرة على صعيد الحرب الايرانية العراقية باتجاه وقف إطلاق النار والجنوح للسلام عن طريق المفاوضات المباشرة ، وإننا ننظر إلى هذه المفاوضات كوسيلة أساسية يلتزم بها الطرفان في سعيهما لبحث جميع نقاط الخلاف ومعالجة كافة أسباب ومظاهر النزاع المزمع بين الدولتين الجارتين بهدف الوصول إلى اتفاق سلام عادل ودائم وشامل يكفل الاستقرار وحسن الجوار والتعاون الوثيق بين البلدين الجارين وسائر الأطراف في المنطقة ، إننا ندعو إلى تكثيف الجهود لمنح المفاوضات الجارية بين البلدين الزخم السياسي والمعنوي الذي يمكن من بحث ذلك النزاع وما يحيط به من مشاكل معلقة في إطار من الروية السياسية والدبلوماسية الحكيمة . وإننا إذ نشير بهذا الصدد إلى ما اتصف به الموقف السياسي للعراق منذ بداية النزاع من مرونة والتزام بالمسؤولية الدولية والتي مازالت هاديا له أيضا في المفاوضات الجارية بين البلدين لنأمل أن يتم تفهم ذلك ومقابلته بروح من حسن النية ، راجين أن يقود ذلك إلى ما ننشده من توقيع معاهدة سلام وصداقة وتعاون وحسن جوار بين الطرفين تكفل الأمن والرخاء والتقدم لشعوب المنطقة ككل .

كما كان التوصل إلى اتفاقيات أفغانستان والتوقيع عليها مبعثا لارتياحنا ، آملين أن يتم تنفيذها نصا وروحا لتمكين شعب أفغانستان من ممارسة حقه في تقرير المصير بما يكفل وحدة وسلامة واستقلال أفغانستان وحيادها في إطار من الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويسعدنا هنا أن نشيد بالدور الهام للأمم المتحدة وبدور جهود الأمين العام شخصيا التي مكنت مع تعاون الأطراف المعنية من الوصول إلى تلك النتائج الايجابية .

كما أننا تابعنا بكل الأمل التطورات الانفراجية الاخيرة على صعيد مشكلة ناميبيا ، ونحن بهذا نؤيد المفاوضات التي تجريها وفود أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة لتمهيد الطريق أمام استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) آملين أن يتمكن الأمين العام للأمم المتحدة من إعلان بدء تنفيذ ذلك القرار في أقرب فرصة ممكنة من هذا العام وصولا لاستقلال ناميبيا حتى تتبوأ مركزها اللائق بين الأمم .

وبنفس الروح من التفاؤل والتأييد نتابع التطورات الايجابية على صعيد الحالة في أمريكا الوسطى وتوقيع اتفاقية اسكيبولاس في غواتيمالا ، آملين الوصول إلى تفاهم مشترك لتسوية كافة مشاكل المنطقة وترسيخ الأمن والسلام فيها ، وهو ما يشكل الاساس اللازم للتغلب على المصاعب الاقتصادية والمالية التي تعاني منها دول تلك المنطقة ، ويحقق الأمن والرفاهية لشعوبها .

وبشكل عام فإن المبادئ التي تركز عليها سياسة بلدي خاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض الاحتلال ، تحكم مواقفنا من كل النزاعات الدولية الاخرى . وفي هذا السياق ترحب بلادي بالحوار الذي بدأ بين الاطراف المعنية بالنزاع في كمبوتشيا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة ونهائية لها تضمن تأمين انسحاب القوات الاجنبية ، وحق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا ، مرحبين في هذا الصدد بجهود وزراء خارجية دول شرقي آسيا الاخيرة لتشجيع الحوار وتحقيق التسوية المنشودة .

كما تؤيد بلادي كل التحركات الرامية إلى تحقيق الانفراج والوفاق في شبه الجزيرة الكورية ، ولا بد لذلك من تشجيع عملية الحوار بين الطرفين الكوريين لبناء الثقة بينهما كأساس هام لابد من توفره لتحقيق التوحيد السلمي لكلا البلدين السذي ندعمه ونؤيده على اعتبار أن كوريا الموحدة تشكل بنظرنا ضمانا للسلم والاستقرار والرخاء في تلك المنطقة الهامة من العالم . وتحظى فكرة انضمام كلا الدولتين إلى الامم المتحدة بترحيبنا خاصة لما يوفره ذلك من فرصة لتلاقي الدولتين في إطار الامم المتحدة ومبادئها ويعمل على تقريب وجهات نظرهما .

ويدعو الاردن إلى الإسراع في تحقيق تسوية سلمية للمسألة القبرصية عبر الحوار بين طائفتي الجزيرة بغية الوصول إلى تحقيق تسوية تكفل وحدة قبرص وسيادتها ووضعها غير المنحاز . ولقد كان لقاء الرئيس القبرصي السيد جورج فاسيليو مع زعيم الطائفة التركية السيد رؤوف دنكتاش برعاية الامين العام مؤخرا مؤشرا ايجابيا دلل على توفر الإرادة السياسية والرغبة الصادقة لدى طرفي النزاع في الحوار البناء الذي نرجو له الاستمرار في جو من الثقة المتبادلة لتحقيق التسوية التفاوضية المنشودة . ونؤيد

بهذا الصدد الجهود المتواصلة والمسعى الحميدة التي ما فتئ يبذلها الامين العام بين الاطراف المعنية لتلك الغاية .

إن الحالة في الجنوب الافريقي لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في الشرق الاوسط بسبب ما تعانيه الدول الافريقية هناك من السياسات العنصرية والعدوانية لحكومة جنوب افريقيا ولممارسات الاضطهاد والقمع والعنف التي ما فتئ يمارسها هذا النظام ضد الاغلبية المقهورة من سكان جنوب افريقيا في محاولة يائسة لقمع المقاومة الوطنية وإدامة اعتماده على سياسة الفصل العنصري . وحكومة بلادي تؤكد من جديد وقوفها وتضامنها مع اخوتنا في القارة الافريقية في كفاحهم العادل الذي يشاركون فيه المجتمع الدولي من أجل اقناع أو إجبار حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن سياسة الفصل العنصري والتحول الى دولة ديمقراطية موحدة . ولا يفوتنا هنا التأكيد على الأمم المتحدة في ضرورة رصد وإدانة التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا على الصعيدين العسكري والنووي لما في ذلك من تهديد لأمن القارة الافريقية والأمن والسلام في العالم بشكل عام .

لابد لي وأنا استكمل استعراض وجهة نظر بلادي إزاء القضايا والمشاكل الإقليمية والدولية التي تهدد أمن وسلامة شعوبنا ، أن أشير الى مسألة نزع السلاح . إذ أنها تشكل في رأينا العنصر الاساسي في إعادة تشكيل كافة العلاقات الدولية بغية إقامة نظام شامل للسلم والأمن والرخاء في عالم خال من العنف تُمنح فيه الاولوية لصيانة حياة الإنسان وإحراز التقدم الحضاري والعلمي والاقتصادي للمجتمع البشري . ولا سبيل لذلك دون إزالة الاسلحة النووية وسائر أشكال أسلحة التدمير الشامل . ولقد استقبلت بلادي التوقيع على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى بين الدولتين العظيمين بكل الترحيب والارتياح كبداية لنزع السلاح النووي وكحدث هام على طريق تهيئة المناخ السياسي لمواصلة الجهود على طريق نزع السلاح الشامل . وإننا نتطلع الى تعزيز دور الأمم المتحدة وتمكينها من إعطاء الزخم اللازم لهذه الفرصة التاريخية بحيث تجعل من عملية نزع السلاح والانفراج عملية دائمة لا تراجع عنها .

وختاماً فإننا نرى أن التغلب على المشاكل السياسية والنزاعات الدولية التي من شأنها استنزاف الطاقات البشرية والموارد المالية قد لا يكفي وحده لتحقيق السلام على المدى الطويل إذا لم يقترن ذلك بالتنمية ، خاصة وأن الوضع الاقتصادي العالمي اليوم لا يدعو الى الطمأنينة وأن الانتعاش الاقتصادي البطيء الذي حققته الدول الصناعية لم يتطور الى درجة تكفل وصوله الى البلدان النامية التي يعتبر تقدمها أمراً لا مفر منه للتنمية السلمية للاقتصاد العالمي . إذ ما زالت هذه الدول تواجه عجزاً في موازين مدفوعاتها نتيجة انهيار أسعار السلع الأساسية وتزايد النزعة الحمائية من ناحية وارتفاع أسعار وارداتها من المصنوعات من ناحية أخرى ، والتي أدت في مجموعها الى انخفاض صادراتها وحصيلتها من العملات الأجنبية ، وبالتالي الى تفاقم أعباء خدمة ديونها . وعليه فلا مناص من أن تبادر الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الجماعية الى اتخاذ التدابير المؤثرة في اتجاه تمكين الدول النامية من اجتياز أزماتها الاقتصادية وذلك في إطار ترابط الاقتصاد العالمي وتكثيف الحوار بين الشمال والجنوب .

السيد حامد (الصومال) : نيابة عن وفد بلادي واصالة عن نفسي أهنيكم لاختياركم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، وأعبر عن ثقتي المطلقة في رئاستكم وتمتعكم بالحنكة الدبلوماسية والحكمة التي التي جعلتم أهلا لهذا المنصب الغرييد . وفي نفس الوقت أحب أن اعبر عن تقديري الخالص للسيد بيتر فلورين لما بذله من جهد مضم كرئيس للدورة الثانية والاربعين .

إن التقييم السنوي للوضع العالمي الذي تتناوله الجمعية العامة في كل سنة في مثل هذه الشهور ، قد غلب عليه التشاؤم في السنوات الماضية ، والسبب في ذلك مدى خطورة المشاكل الدولية مثل سباق التسلح وانتاج الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية وزيادة اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية والتوترات الإقليمية . ونتج عن ذلك كله الاضطهاد العرقي والتدخل الخارجي والاعتداءات المسلحة والحرمان من ممارسة حق تقرير المصير للشعوب التي تئن تحت نير الاستغلال والاضطهاد ، والاشار التي نتجت عن ذلك ما زالت ماثلة أمامنا .

ولكن الجمعية العامة تعقد دورتها الثالثة والاربعين وقد لاحت في الافق امارات الامل التي تبشر بالخير للإنسانية جمعاء . وهذه الظواهر هي التي تسمح لنا بأن ننظر الى المستقبل بعين متفائلة وآملين أن يقوم عالم يسوده السلام والامن الدوليان .

وفي إطار تقدير هذا الجو الملائم الذي يسود عالمنا اليوم ترحب الصومال ، بوجه خاص ، بهذا التوجه الجديد بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . وهناك مثل افريقي يقول "عندما تتقاتل الغيلة تدام الاعشاب" . ومما لا شك فيه أن الصراع بين الغرب والشرق له دور رئيسي في الصراعات الإقليمية التي تجري في بلدان العالم الثالث وتأثير بالغ على الشعوب في العالم بدون استثناء ، كما كان هذا الصراع بين القوتين العظميين السبب في سباق التسلح النووي في العالم .

وبناء عليه ، تقدر الصومال هذا التحول من المواجهة الساخنة الى الحوار الإيجابي الذي ساد العلاقات بين الشرق والغرب . فقد نتج عن هذا التطور تحديد الاسلحة النووية وبذل جهود لحل الصراعات الإقليمية التي كانت تهدد المجتمع الدولي بالانهيار .

وفي هذا الإطار ، نرحب بانسحاب القوات العسكرية السوفياتية من أفغانستان ، ونشق في الشروط التي اتفقت عليها الدول المعنية والتي ستنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة . والاعتبارات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في الأيام القادمة هي المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين الى وطنهم سالمين واسترداد الشعب الأفغاني سيادته الكاملة ووضع المحاييد .

إننا نعلق آمالا كثيرة على أن يحقق هذا التحول في المناخ الدولي استقلال ناميبيا وأن ينهي الاعتداءات المسلحة المتكررة لجنوب افريقيا على أنغولا وتدخلاتها في شؤونها الداخلية وأن يؤدي الى الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو القرار الوحيد الذي يمكن قبوله عالميا كأساس لاستقلال ناميبيا . إن استقلال ناميبيا هو بالطبع مسؤولية المجتمع الدولي سياسيا وأديبا . ونحن نؤيد بحزم موقف حكومة أنغولا بوصفها دولة ذات سيادة لها الحق في أن تظلم بدور رئيسي لتحقيق الاهداف المنشودة للأمم المتحدة .

وفي نظرنا ، أن الجمعية العامة يجب أن تستمر في معارضتها للارتباطات التسي تؤدي الى تأجيل استقلال ناميبيا وأن تصر على استمرار الحظر والضغط الاقتصادية على نظام بريتوريا من أجل تحقيق حرية ناميبيا .

هناك مشكلة أخرى أقلقنا العالم كله ، ألا وهي الحرب الخليجية ، فالصومال ترحب بإخلاص بقبول وقف إطلاق النار من جانب الأطراف المعنية والبدء بالحوار ، وذلك من أجل إنهاء الحرب الشريرة التي استمرت لمدة ثمانية أعوام ، ونرجو من الجانبين أن يستمرا في معاونة الأمم المتحدة وأمينها العام في جهوده المضنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ونرجو عدم العودة الى الورا ، وأملنا كبير في أن يسود السلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

وإن هذا التفاؤل الكبير في العالم اليوم يمكن أن يلعب دوره في المسألة القبرصية ، فالمجهودات الحثيثة التي يقوم بها الأمين العام لدفع عجلة الحوار من أجل إيجاد حل لها ، يرجى أن تلقى قبولا من الطرفين المعنيين وأن يتوصلا الى حل يأخذ في الاعتبار حقوق الأطراف المعنية .

أما فيما يتعلق بالمشكلة الكمبودية ، فتأسف حكومتني لأن السلام ما زال عالقاً ومعدوماً والمنطقة ما زالت متوترة ، وأملنا أن يتحقق السلام في المستقبل القريب رغم فشل المحادثات التي عقدت أخيراً في إندونيسيا بين الأطراف المعنية . ونحن نحث القوى الكبرى المنشغلة أن تستمر في جهودها من أجل إعادة السيادة الكمبودية والوحدة الوطنية ومن أجل إعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد .

أما بالنسبة للتطورات التي حدثت في القرن الأفريقي ، فهناك تحرك نحو السلام والاستقرار . وبلادي ملتزمة بالاتفاق السلمي الذي أبرم بين الصومال واثيوبيا شكلاً ومضموناً . إن الصومال كدولة من العالم الثالث وعضو في منظمة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية وحركات دولية أخرى ، ترحب بأي تفاهم وتعاون بين الدول كبيرها وصغيرها ، وتدعو الى الأعمال الكاملة والتطبيق الصحيح لاحكام ميثاق الأمم المتحدة .

واستلهاما من هذه المقاصد والمبادئ ، توصل الصومال واثيوبيا الى اتفاق يتم بمقتضاه تطبيع العلاقات الدبلوماسية وخلق الجو السلمي الضروري لإيجاد حل عادل ودائم للمشاكل القائمة بين البلدين .

ونتيجة لهذا الاتفاق اتخذت خطوات إيجابية مثل الفصل بين القوات المسلحة واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتبادل أسرى الحرب .

وبهذا نستطيع أن نقول أن البلدين قطعاً شوطاً في الاتجاه نحو السلام ، ونرجو ألا تحدث أية نكسة أخرى في العلاقات بين البلدين ، وأن ننظر إلى مستقبل باهر مفعم بالثقة والاحترام المتبادلين وأن نتمتع بحسن النية في المعاملة مع الغير .

ونحن - في الصومال - نؤمن إيماناً راسخاً بأن الاستقرار هو الحجر الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني .

وبما أنني قد أشرت إلى الخطوات الإيجابية التي طرأت على المواقف الدولية ، فلا بد لي أن أشير إلى بعض المشاكل التي يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة والتي لا بد أن تتخذ القرارات اللازمة حولها .

بالنسبة لمشكلة جنوب افريقيا ، مثلاً ، ما زالت الأغلبية السوداء محرومة من ممارسة حقوقها المشروعة في وطنها الأصلي ، والزعماء الأبرياء لا يزالون في غياهب السجون مثل نلسون مانديلا ، والحركات الجماهيرية الديمقراطية التي تناضل من أجل الحرية والعدالة تواجه الهجمات الشرسة من قبل أجهزة البوليس المدججة بالأسلحة الفتاكة والتابعة للنظام العنصري هناك . هذه هي حقيقة النظام العنصري في بريتوريا ومحاولاته لإخفاء الجرائم البشعة التي يرتكبها ضد الجماهير العزل .

إن بلادي تؤيد من جديد فرض العقوبات الشاملة الإلزامية على جنوب افريقيا كما تدعم القرارات الدولية التي تنادي بدعم دول خط المواجهة التي تتعرض للاعتداءات ولزعزعة استقرارها الداخلي من قبل النظام العنصري في جنوب افريقيا .

أما فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط المزمنة التي تتحدى الجهود المبذولة لحلها ، فيوجد في هذه المنطقة اليوم عنصر مشجع ألا وهو انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهذه الانتفاضة - ثورة الأحجار - قد أحدثت منعطفاً جديداً في المنطقة وأنهى تنبؤ بخطرورة الموقف وتعكس الحقائق الموضوعية في المشكلة ، وأنه لم ولن يستتب

السلام في المنطقة إلا بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

وإننا نؤيد بشدة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام من أجل مشكلة الشرق الأوسط وأن تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الأطراف المعنية في القضية ، ولا شك أن هذا المؤتمر يعطي الفرصة السانحة للحوار حول كيفية تطبيق القرارات الإيجابية التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة حول مشكلة الشرق الأوسط .

انتقل الآن من المشاكل السياسية إلى الأزمات الاقتصادية والنظام الاقتصادي في العالم ، هذه الأزمات الاقتصادية التي تشكل كاهل النمو الاقتصادي في الدول النامية . والجدير بالذكر أن الدول الأفريقية تبذل قصارى جهدها لمواجهة الأزمات الاقتصادية وإيجاد وسائل لاصلاحها بطرقها الخاصة ، ولكن هذه الجهود تعوقها من كل الجوانب المشاكل التالية : عبء الديون الخارجية ، وانخفاض أسعار السلع ، والحماية الجمركية ، والشروط المجحفة في التجارة الدولية ، والركود في تدفق وتنقل رؤوس الأموال والمساعدات الإنمائية في القارة الأفريقية .

فإن زيادة الديون الخارجية واستمرارها المطرد في الدول الأفريقية هي التي تجعل الدول الأفريقية تتعثر في موازنتها المالية . وبلادي تشعر بالقلق إزاء القرار الذي اتخذته معظم الدول الدائنة في معاملتها مع الدول الأفريقية المدينة ، وتعتقد أن هذا القرار ما هو إلا ابتزاز بدلا من أن يكون قاعدة للتفاهم ما بين الدول الدائنة والدول المدينة .

ويعتبر هذا القرار ضربة موجبة إلى الآمال الكبيرة المنشودة من برنامج الإصلاح الاقتصادي لأفريقيا ، وأملنا كبير في إعادة النظر في هذا القرار . وفي النظام الاقتصادي العالمي ، تتوقع الدول الأفريقية والدول الأخرى الأقل نموا زيادة المساعدات التي تحصل عليها من المؤسسات الدولية الرئيسية - مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - لإنعاش اقتصادها .

وللأسف الشديد ، إن معظم برامج الهياكل المقترحة للإصلاحات الاقتصادية تتجاهل الاتجاهات المختلفة للتطور الإنساني ، وبالتالي فشلت في معالجة مشاكل البطالة وسوء التغذية والجهل والمرض .

وعلى المؤسسات المالية أن تجد البلمس الشافي لهذه الدول المريضة اقتصاديا ، لأن المريض لا يمكن أن يجد الشفاء بتناوله العقاقير من تلقاء نفسه بل لا بد من وصف الطبيب للدواء .

وبالنظر إلى العلاقات الثنائية أو الجماعية في المساعدات الإنمائية نستطيع أن نقول إنها خيبت الآمال ، وأن الدول المانحة لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة الأزمة الاقتصادية في القارة الأفريقية .

وتقدّر الصومال المساعدات الانمائية التي حصلت عليها وخاصة من دول مجموعة بلدان الشمال ، ولكنها توجّه نداء عاجلا إلى الدول المانحة الأخرى التي لم تلَبّ بعد طلب الدول الأقل نموا لمساعدتها في حالتها الاقتصادية المأساوية . واود أن أنوّه بجانب آخر من المساعدات التنموية التي تهتم بها الصومال ، هذه المساعدات تتعلق باللاجئين الموجودين في الصومال ، ان حكومتي قد ساعدت هؤلاء اللاجئين قرابة عقد من الزمن بمجهوداتها الذاتية لتأمين المساعدات العاجلة للاجئين ، كما أنها وضعت خطة خاصة لهؤلاء اللاجئين في اطار الخطة القومية . ولألف الشديد أن المساعدات الدولية لهؤلاء اللاجئين ، بالإضافة الى المجهودات الذاتية لبلدنا ، ما زالت ناقصة ودون المطلوب . ولذا نذكر الدول المانحة بتمهدهاتها لمساعدة اللاجئين في اطار المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا . ونأمل أن يدعموا البرامج المتعلقة بهذا الموضوع والتي وافقت عليها الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بحوار الشمال والجنوب تأسف حكومتي لتوقفه ، وكان من المأمول أن تناقش في جدول أعمال هذه الدورة المسائل الملحة للدول النامية ، خاصة الدول الأقل نموا . وهناك اتفاق عام على أن السلام والأمن الدوليين لم ولن يسودا في عالم مقسم الى دول غنية ودول فقيرة . وهناك حاجة ملحة لتفهم أوسع لمشاكل التنمية التي هي جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي ، وهناك التزام بتضييق الهوة الساحقة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ومن المسائل الهامة التي يتضمنها جدول أعمال هذه الدورة مسألة نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، هذا السلاح الذي يهدد السلم والأمن الدوليين . ان حكومتي تأمل بشدة في تخفيف حدة التوتر في العالم وتطبيق المعاهدة الخاصة بالقذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى بين القوتين العظميين التي لها مغزى خاص في مجال نزع السلاح .

وقد خيَّب أملنا فشل الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح في التوصل الى اتفاق بشأن الاهداف الحيوية والاولويات . وفي نظرنا ، يجب

اعطاء الاولوية للاتفاق العام حول مسألة منع التجارب النووية وتجميد انتاج الاسلحة النووية .

ومما لا شك فيه أن مسألة نزع الاسلحة التقليدية مسؤولية معبة تقع على عاتق جميع الدول الاعضاء في منظمتنا الدولية ، وأن سباق التسلح النووي يعمّ ويهدد جميع مجهوداتنا ووجود الشرية جمعاء .

وفي هذا الاطار نحن نعارض بشدة تطوير الاسلحة الغضائية التي تهدد بيئتنا وتعرضنا للهلاك الجماعي .

وترحب الصومال بالتقدم الذي أحرز في مجال منع انتاج وانتشار الاسلحة الكيميائية ، وتأمل أن يكون للأمم المتحدة دور في التحقق من الامتثال لاتفاقيات نزع السلاح . واقتراحنا هذا له مغزى عملي واضح ، لأنه يحقق مبدءاً من المبادئ العامة للأمن الجماعي ، وقد خيبت أمل الصومال الدول التي في حوزتها الاسلحة الفتاكة ، لتتملها من الربط بين التنمية ونزع السلاح . ولست بحاجة الى التركيز على الكارثة البشرية التي تنتج عن التكاليف الباهظة لانتاج هذه الاسلحة المدمرة بينما الاغلبية الساحقة من شعوب العالم تعيش في فقر مدقع .

ومنذ وقت قصير كان هناك تشكيك في فعالية سلطة منظمتنا الدولية ، واعتبرت انها قد تردت ، ولكن ليس هناك نجاح مثل النجاح الذي حققته . فاليوم قد يبرز دور منظمتنا العالمية حيث أصبحت المركز الرئيسي لمعالجة الصراعات الاقليمية في العالم . ونعتقد أنه من الضروري التركيز في الوقت الحاضر على كفاءة الأمم المتحدة لتأمين وقرار السلام في العالم . ومما هو جدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال تعمل لتخفيف حدة الصراعات الاقليمية متى طلبت منها الاطراف المتصارعة ذلك ، وكانت مهمة المنظمة الدولية أن تحاول تقريب وجهات النظر من أجل انسجام مواقف الدول الاعضاء .

فإن الأمم المتحدة ستكون بلا شك أداة فعالة في خدمة المجتمع الدولي اذا لقيت من الدول الاعضاء دعماً مادياً ومعنوياً . واليوم ليست هناك معوبة أو تردد في اعطاء

دعم بلا حدود للمنظمة العالمية بعد اجراء اصلاحات الادارية الشاملة التي نفذت بحذافيرها حسب طلب الدول الاعضاء في المنظمة .

ومن المؤكد أن الوضع غير العادي الذي تمر به الامم المتحدة في هذه الاونة ، والازمة المالية التي تهدد وجودها في نفس الوقت ، تؤثر تأثيرا مباشرا في فعالية المنظمة العالمية لمواجهة المشاكل العالمية مثل مشكلة أفغانستان والحرب الخليجية ، ومشكلة الجنوب الافريقي ولا بد من ايجاد حل لهذه المشاكل . وترجو الصومال من جميع الدول الاعضاء أن تسدد التزاماتها المالية لكي تستمر المنظمة في أداء واجباتها بفعالية ونشاط .

وانتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير حكومتي العميق لما بذله الامين العام من جهد مضن وحكمة دبلوماسية في تسيير عملية السلام في العالم ، مما جعله ويجعله أهلا لهذا المنصب . وأرجو له صحة دائمة ونجاحا مستمرا .

ان المجتمع الدولي يواجه تحديات ومعويات جمة تفرضها عليه المشاكل الاقتصادية والسياسية المتشابكة ، وتصعيد الاسلحة النووية والتقليدية ، والتهديدات الخطيرة للبيئة الفضائية . ومن المؤكد أنه لا يمكن مواجهة هذه التحديات بدون التعاون الدولي المخلص والهادف ، الذي تكون فيه الامم المتحدة اطارا عاما وضروريا .

وأخيرا تؤكد بلادي من جديد ثقتها الكاملة في أهداف منظمتنا ومقاصدها النبيلة ، وتتعهد بدعمها المستمر لمجهودات الامم المتحدة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يخدم رفاهية المجتمع الدولي وقضية السلام .

السيد بنهيرو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن

النم الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتك ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وأود بشكل خاص أن أعرب ، باسم البرتغال وباسم شخصي عن ثقتنا الكاملة فيكم واقتناعنا بأنه ستتحقق نتائج ايجابية بغضل مهاراتكم الكبيرة والتزامكم التام .

كما أود أن أعرب عن تقديري وتقدير بلدي للعمل الجاد والمخلص الذي اضطلع به رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين السيد بيتر فلورين الذي أتوجه إليه بتحياتي الحارة .

وأود كذلك أن أضم صوتي إلى أصوات كل من أشادوا بالأداء الممتاز للأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، وبما أبداه من التزام وتفان في حسم المشاكل التي تشغل بالنا جميعا . ولقد أسهمت أعماله ، بالتأكيد في فوز قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم مؤخرا بجائزة نوبل للسلام* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويرتا مونتالبو (أكوادور) .

لقد أدلت اليونان باسم الدول الإثنتي عشرة ، بصفتها الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية ، ببيان تناولت فيه المسائل الأكثر أهمية بشأن الحالة الدولية الراهنة . وانني أؤكد تأييدنا لهذا البيان ، لكن أود أن أؤكد الأهمية التي توليها حكومتني لبعض هذه المسائل . ولن يكون من المستغرب أن أبدا بمسألة تيمور الشرقية . وفي هذا الوقت الذي يبدو فيه أن الأمم المتحدة أخذت تظلم من جديد بدور فعال في حل النزاعات بالطرق السلمية ، والذي نرحب فيه بالنجاح الذي أحرزته في حل العديد من المشاكل الدولية التي كانت تتسم بخطورة بالغة وبالتقدم الملحوظ صوب تسوية المشاكل الأخرى التي استعصى حلها حتى الآن ، يؤسفني أن أشير إلى مسألة استمرت سنوات طويلة دون أن تحرز تقدما يذكر صوب حل عادل بمقتضى مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها الأساسية .

تعد مسألة تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية شوكة في جنب الضمير الدولي وتمثل تحديا للمبادئ الأساسية لتصفية الاستعمار التي يعاد التأكيد على أنها تشكل جزءا أساسيا من تراث الأمم المتحدة . ومن المؤسف أن نلاحظ فيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية انتهاكا صارخا وسافرا لهذه المبادئ من جانب بلد عانى هو الآخر من الاستعمار واضطلع بدور هام في النضال من أجل تحرير الشعوب المستعمرة .

لقد انقضى ١٣ عاما منذ أن شهد اقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي ، والذي كان خاضعا آنذاك لإدارة البرتغالية ، عرقلة عملية تصفية الاستعمار عندما تعرض للغزو والاحتلال من قبل البلد القوي المجاور له . ولا تنكر البرتغال نصيبها من المسؤولية عن المصاعب والمشاكل التي اكتنفت تلك العملية منذ بدايتها ، ولكننا لا يمكن أن نقبل أن تضي هذه الأحداث الشرعية على غزو الاقليم واحتلاله من قبل اندونيسيا وانكار الحقوق الأساسية لشعبه وحرياته بما في ذلك حقه الثابت في تقرير المصير . ولا يمكن لاية ظروف مهما كانت أن تضي الشرعية على أساليب القمع المستخدمة في الاقليم والتي تسبب المعاناة لسكانه والخسائر في الأرواح .

ان هذا الشعب الصغير الذي يبلغ تعداداه بضع مئات من الالوف شهد مقتل ربع مواطنيه ويخضع لسلطة لم يقر باختيارها ، وقيدت حقوقه وحرياته وضماناته الاساسية . وهو يطالب بفرصة لان يختار مصيره السياسي .

وانني اكرر من جديد ان البرتغال لا تدعي السيادة على إقليم تيمور الشرقية . ونحن نؤيد حق تيمور الشرقية في تقرير المصير ، ولا يمكننا ان نفهم سبب خشية القوة المحتلة ، التي تتحدث دائما عن الفوائد التي حققتها ادارتها بالنسبة لرفاه مكان الاقليم ، من النتيجة التي ستترتب على عملية تقرير المصير بحرية . فإذا كانت القوة المحتلة قد استحوذت بالفعل ، كما تدعي ، على العقول والقلوب لصالح قضيتها فلماذا تخشى ان يعرب الشعب عن ارادته ؟

تمثل تيمور الشرقية بالنسبة لنا مسؤولية اديبية وتاريخية وقانونية . وان الدفاع عن حقوق شعبها وحرياته وهويته الذاتية ، الذي طالما أعلن في هذا المحفل انه امر يظلم به المجتمع الدولي بأكمله عند الاشارة الى الاقاليم المستعمرة الاخرى ، مسؤولية تقع علينا جميعا نحن أعضاء هذه المنظمة الملتزمون بمراعاة مبادئها الاساسية . ولا يمكننا ان نتجاهل المأساة التي تجري في تيمور الشرقية وإلا أصبحنا متواطئين مع سياسة الامر الواقع البغيضة المفروضة عن طريق القوة .

وستبدل البرتغال أقصى جهودها من أجل التوصل عن طريق الحوار الى حل عادل وشامل ومقبول للمجتمع الدولي . ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالتعاون مع الامين العام الذي أشيد بامتنان بجهود الوساطة التي يبذلها ، ونتطلع الى مواصلة عملية الوساطة هذه بروح بناءة آخذين بعين الاعتبار احترام الحقوق والاماني المشروعة لشعب تيمور الشرقية . ويحدونا أمل خالص في ان تعود هذه الروح ايضا من جانب اندونيسيا . وينظر المجتمع الدولي بقلق له ما يبهره الى التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان وخاصة في القارة الافريقية . وتتسم هذه الحالة - التي تسهم فيها النماذج غير الملائمة للتنمية ، وبعض الاختلالات الهيكلية الخطيرة في نظام الاقتصاد الدولي ، والتأثير الكبير للكوارث الطبيعية على العديد من المجتمعات

الافريقية - بجمود النمو وارتفاع معدلات التضخم ومستوى المديونية الخارجية الذي يبعث على القلق .

ولقد عولجت هذه المسألة هنا أثناء انعقاد الدورة التي بحثت مدى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص من أجل افريقيا . ودون تجاهل المسؤوليات التي تقع اماما على الافارقة أنفسهم ، فإنه من الانصاف أن نذكر أن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية حاولت وضع برامج فعالة ترمي الى مساعدة البلدان الأقل نموا . ويجب الاشارة في هذا الصدد بصفة خاصة الى اتفاقيات لومي المتعاقبة لانها اقامت علاقة تعاون فسي اطار قانوني متفق عليه بحرية . ولانها تجمع بين الدول المعنية في جهاز للتشاور الدائم يعتبر محفلا هاما لتطور الحوار بين الشمال والجنوب .

وأود في هذا السياق أن ألفت الانتباه الى التزام بلدي واهتمامه بالتحضير ، في اطار المجموعة الأوروبية ، لاجراء المفاوضات بشأن ابرام اتفاقية جديدة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول الافريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ .

ونحن نعتقد أن العلاقات الوثيقة القائمة بين المجموعة الأوروبية وشركائها ، البلدان الافريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها ٦٦ دولة ، مثال هام في مجال التعاون والمساعدة من أجل التنمية .

وتتمثل وجهة النظر التي حددتها المجموعة الأوروبية في أن التدخل في قطاعات معينة ينبغي أن يكون مكملا لعملية التنمية وليس مجرد اجراء طارئ يفتقر الى الفعالية طويلة المدى . وهذا ، في رأينا ، أكثر السبل فعالية وتقديرا للمسؤولية في السعي الى تحقيق توازن تدريجي في نظام التبادل وتنمية التجارة الدولية على نحو متسق .

واعتقد أن مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي جدير بالدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي ، إذ يمثل تجربة للتعاون الاقليمي حققت منجزات بالغة الأهمية في مجال الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي لبلدان المنطقة .

وتستحق عمليات التكيف الهيكلي التي ينفذها العديد من البلدان النامية بشجاعة وبتكلفة ميسرة واجتماعية جلية دعما متزايدا من جانب الدول الصناعية ، عن طريق اتخاذ اجراءات متكاملة بالتنسيق مع كل الاجهزة المشتركة في التمويل وعن طريق الحوار البناء مع البلدان المستفيدة .

ولاسباب تاريخية وثقافية معروفة لدينا جميعا ، تولي بلادي اهتماما خاصا لمسألة المساعدة الانمائية . فهذه المشكلة الخطيرة التي تتهدد شعوب ما يسمى بالعالم الثالث وبلدانه تشكل مصدر قلق عميق بالنسبة لنا ، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالسمي الى ايجاد السبل الكفيلة بحلها .

واود هنا ان اشير الى الاقتراح الذي قدمه رئيس وزراء البرتغال في ايار/مايو الماضي في برلمان المجلس الاوروبي بشأن اقامة مركز للشمال والجنوب في لشبونة ، يكون جهازا مرنا للعمل كمحفل لتبادل وجهات النظر باستمرار بغية تعزيز مناخ التفاهم والثقة فيما بين الشمال والجنوب . ونأمل ان يحظى هذا الاقتراح بتأييد كل الدول الممثلة هنا ومشاركتها .

وترحب بلادي بالاهتمام المتزايد الذي يحظى به هذا الجانب من العلاقات الدولية ،

اذ يتماشى ذلك مع الدور التاريخي الذي اضطلعت به البرتغال في العالم ويتفق تماما مع الطريقة التي ننظر بها الى مكانتنا في المجتمع الدولي .

وتحظى افريقيا بأهمية خاصة بالنسبة للبرتغال نظرا للروابط التاريخية والثقافية التي تربطنا بها والتي لا نزال نعمل على تعزيزها وعلى تحقيق التعاون بما يعود بالفائدة المتبادلة والتقدم الاجتماعي الاقتصادي على الدول المعنية .

وهذا التعاون بوصفه تعبيراً عملياً عن العلاقة السياسية النشطة يظهر بالتحديد في الأعمال الثنائية مع البلدان الأفريقية التي تتخذ من البرتغالية لغة رسمية لها وهي : الرأس الأخضر ، وغينيا بيساو ، وسان تومي وبرينسيبي ، وأنغولا ، وموزامبيق . ويسعدني أن ألاحظ أن المشاركة البرتغالية تزداد في كل سنة أهمية في تشكيل الآليات المتعددة الأطراف وأعني بها اتفاقية لومي ومؤتمر التنسيق للتنمية في الجنوب الأفريقي اللذين كانا تعبيراً عن التضامن السياسي والاقتصادي الموجه خاصة للمجالات ذات الأولوية الواقعية في التنمية .

وفي هذا السياق ، أعتقد أنه في إمكاننا التشديد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بأفريقيا ، الذي يقدم دليلاً واضحاً على اهتمام هذه المنظمة والتزامها بالبحث عن حل لهذه المشكلة والتي لا يمكن لأحد ألاّ يكتثرت بها .

وقد شهدنا في الشهرين الماضيين تطورات تاريخية فتحت آفاقاً جديدة أمام شعبي أنغولا وناميبيا . وأعتقد أنهما سيتجاوزان سنوات المعاناة الطويلة ، وسينعمان في المستقبل بالظروف المواتية للتنمية والتقدم في جو من السلم والاحترام الواجب لسلامتهما الإقليمية .

وإنني أهنئ كل أولئك الذين بغض نزعته العملية ، والتزامهم بالحوار ، واستعدادهم للتنازل عن المسائل الفرعية لضمان الأمور الجوهرية ، وبذلك تمكنوا من تحقيق هذا الإنجاز في عملية طال عليها الزمن .

وأود في هذا السياق أن أبعث بتحياتنا الخاصة إلى شعب أنغولا ، وأن نعرب له عن تضامننا معه ، مؤكداً استعداد البرتغال لعمل كل ما في وسعها ، سواء على المستوى الثنائي ، أو المتعدد الأطراف ، لمساعدة جمهورية أنغولا في النهوض بمهمتها الصعبة لتحقيق ما هي جديرة به من إعادة التعمير والتنمية .

وفيما يتعلق بموزامبيق فإنني أغتنم هذه الفرصة لأدين مرة أخرى حالة انعدام الأمن التي لا تطاق الناتجة عن حركة المتمردين المدعمة من الخارج . وقد حان الوقت لتمكين الشعب المغلوب على أمره في ذلك البلد من العمل في سلم لتحقيق مستقبل

أفضل . وإن موزامبيق لجديرة بتضامن المجتمع الدولي في نضاله من أجل السلام والتنمية .

بيد أنه ينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تظطلع بمسؤولياتها ، وأن تقدم الدليل على استعدادها الصادق لمواصلة الحوار وحسن الجوار . وسيبرهن هذا على تمسكها باتفاق نكوماتي التاريخي نما وروحا ، وهو الاتفاق الذي تأكد مؤخرا في اجتماع سونغو . ومع ذلك ، فإنني أؤكد اعتقاد بلدي بأن الانفراج الكامل في المنطقة لا يمكن التوصل إليه إلا عن طريق القضاء على التوترات الداخلية في جمهورية جنوب افريقيا .

وقد شجبت البرتغال وأدانت ، لا في الامم المتحدة وحدها بل وفي مناسبات كثيرة أخرى ، ذلك الظلم واللااخلاقية اللذين تتسم بهما أنظمة الفصل العنصري وإقامة البانتوستانات التي تهدف إلى إدامة التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، والمسؤولة بشكل مباشر عن تردّي الموقف الداخلي المستمر في ذلك البلد . ومرة أخرى نناشد حكومة بريتوريا أن تعالج مشاكلها الداخلية بعقل مفتوح على نحو ما ظهر في مفاوضات ناميبيا ، وفي البحث عن السلام في أنغولا .

وفي هذا الإطار فإن أي تقدم نحو التخلص من نظام الفصل العنصري بصورة نهائية لهو مسألة أساسية ذات أولوية قصوى . فعن طريق استئصال الفصل العنصري ستتوفر لكل مجتمعات هذا البلد المشاركة السياسية والعمل والامن والرفاهية الاجتماعية . وتملك سلطات جنوب افريقيا ، إذا توافرت لديها الشجاعة السياسية وإدراك حتمية التاريخ ، وأن تجعل من هذه الجمهورية بلدا متعدد الاعراق متقدما اقتصاديا وبوتقة تنصهر فيها كل الطوائف - أي بإيجاز نقطة محورية حقيقية للتنمية والتقدم يكون لها تأثير إيجابي في الجنوب الافريقي بأكمله .

والحقيقة أنه على كل فرد في جنوب افريقيا أن يقرر أفضل طريقة لتنفيذ الإصلاحات التي لم يعد هناك خلاف بشأن الحاجة إليها . ولكن أصبح من الواضح لسي أن إتاحة الفرصة للتعبير السياسي الحر للغالبية السوداء سيسهم بدون شك في تهيئة مناخ

الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها في تحول مجتمع جنوب افريقيا . ولا أستطيع ترك هذا الموضوع دون الإشارة إلى ما يشعر به بلدي من قلق عميق إزاء الموقف بالنسبة لنيلسون مانديلا ، الذي احتفل المجتمع الدولي مؤخرا بعيد مولده السبعين ، وبالنسبة لسجناء شاربفيل الستة ، والذين تعتبر حالتهم مثالا صارخا للظلم .

والبرتغال ، وهي عضو في المجموعة الأوروبية وفي حلف الاطلسي وتشارك في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، قد تابعت باهتمام خاص التطورات بين الشرق والغرب . وإنني ألاحظ بارتياح وثقة التحسن الواضح الذي طرأ في الأشهر الأخيرة على العلاقات بين الدولتين العظميين . واليوم ، وبعد قمتي واشنطن وموسكو ، هناك روح إيجابية ، وحوار أكثر صراحة ، وأكثر استمرارا ، وقد اتخذت خطوات أشد حسما ، وعلى وجه التحديد في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

وقد رحب بلدي بمعاهدة إلغاء القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى باعتبارها خطوة إيجابية وهامة صوب الانفراج الدولي وبالتالي صوب السلام . وفي هذا السياق نؤيد الأهداف التي حددها الطرفان بغية التوصل إلى خفض الترمانات الاستراتيجية النووية التي تملكها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بنسبة ٥٠ في المائة .

والبرتغال على ثقة من أنه سيتم في المستقبل القريب التحرك الحاسم في مجال الأسلحة التقليدية . ونأمل بوجه خاص أن يصحح الاختلال في التوازن بين الشرق والغرب عن طريق المفاوضات . فهذا من شأنه أن يقضي على الاختلال ، مما سيجعل في الإمكان إحلال الاستقرار والأمن بالحد الأدنى من التسلح . ولهذا فنحن نعلق آمالا عريضة على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وبلدي على ثقة بأن الوصول إلى تسوية عاجلة في اجتماع فيينا سيسمح بالموافقة على وثيقة ختامية ، مضمونية ومتوازنة ، تجعل في الإمكان البدء في مفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية ، والاستقرار ، واستئناف المحادثات حول تدابير بناء الثقة .

إن نزع الأسلحة النووية والتقليدية ، وضمان السلم والأمن ، شرطان لا غنى عنهما لإقرار السلم العالمي ، ولهذا فنحن نرحب بالتقدم الهام الذي أحرز في هذا

المجال . إلا أننا نلاحظ مع القلق الشديد الزيادة المفاجئة في استخدام الأسلحة الكيميائية في الآونة الأخيرة . وبلدي ، وهو من بين المصدقين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، ملتزم بقوة بإبرام اتفاق فعال ، وعالمي ، ويمكن التحقق منه يضمن القضاء الكامل على هذا النوع من الأسلحة . وواجبنا الحتمي أن نعجل بالتوصل إلى توافق الرأي اللازم لتلبية هذا الطلب . وفي هذا السياق تؤيد البرتغال ، وبدون تحفظ ، الاقتراح الذي قدمه رئيس الولايات المتحدة في هذه الجمعية منذ أيام لبذل جهود دولية متسقة لضمان القضاء على الأسلحة الكيميائية .

وأود أن أعبر عن ارتياح بلدي لوقف إطلاق النار الذي تم مؤخرا بين إيران والعراق ، والذي من شأنه أن يتيح حلا عادلا ودائما لهذا النزاع الذي طال أمده ، والذي راح الكثيرون ضحية له . ولهذا فإنني أشيد بمساعي الأمم المتحدة لإقناع الطرفين المتنازعين بالانصياع لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي ، نلاحظ مع الأسف أن الموقف الراهن غير مشجع ، فالأحداث الخطيرة الجارية في الأراضي المحتلة تثبت ضعف الحلول السابقة ، ولا بد أن يأخذ أي حل دائم في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، والإقرار بحق بلدان الإقليم في الوجود . وتعتقد البرتغال مع باقي شركائها الأوروبيين أن التعجيل بعقد مؤتمر دولي من شأنه أن يوفر الإطار المناسب لإجراء المفاوضات اللازمة بين الأطراف المشتركة في النزاع بشكل مباشر .

أما عن أمريكا اللاتينية فإنني أؤكد من جديد تضامننا الأخوي مع بلدان هذا الإقليم الكبير ، واستعدادنا الكامل للمساهمة النشطة في جهودها للتغلب على مصاعبها . ونحن مقتنعون بأنه في إمكان البلاد المتقدمة المساعدة في تخفيف هذه المصاعب ، وفي البحث مع بلدان الإقليم عن أشكال جديدة ومبتكرة للتعاون . ويجب أن ينظر إلى مسألة الديون الخارجية بوجه خاص في سياق النمو الاقتصادي ، مع الاهتمام بتخفيف العبء الاجتماعي الذي تشكله هذه الديون .

ولا بد لي أن أنوه بشكل خاص بالموقف في أمريكا الوسطى حيث أعقب بزوغ الأمل بالتوقيع على اتفاق اسكيبولوس ركود في عملية السلام .

وتعتقد البرتغال أن تسوية هذه الحالة يجب أن تتم ، في المقام الأول ، على الصعيد الإقليمي ، في مناخ تسوده الثقة ، وفي إطار الاحترام المارم لحقوق الإنسان ، والديمقراطية المستندة إلى التعددية ، ومبدأ احترام الحدود . ولقد وضعنا دائما في الاعتبار الأحوال الاجتماعية الظالمة والسيئة التي ساهمت في الحالة الراهنة في تلك المنطقة ، ومن ثم نعتقد أن التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة والبلدان الصناعية سيؤثر بشكل حاسم في إنجاز السلم والتقدم المنشودين للمنطقة .

إن التوصل إلى تسوية سياسية بالنسبة لكمبوديا يشكل أيضا ضرورة ملحة يتعين على المجتمع الدولي إنجازها ، وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم . وقد حان الوقت لاستعادة السلم والكرامة وإحياء الأمل في بلد عانى بشكل متكرر من قسوة أقلية لم تحترم أبسط حقوق الإنسان ، ومن احتلال عسكري أجنبي لا يمكن تبرير وجوده لأي سبب من الأسباب .

ومن ناحية أخرى ، تشكل اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، جهدا هاما تجاه تسوية نزاع استمر لمدة عقد تقريبا نشر المعاناة والبؤس بين الشعب الأفغاني . ولا يسعني إلا أن أشير إلى روح الشجاعة والتضحية التي أبدتها المقاومة الأفغانية ، وأن أشيد بالتضامن الإنساني الذي أبدته باكستان بقبولها ملايين اللاجئين الذين شردهم النزاع .

إننا نتطلع جميعا لتحقيق السلم بين الأمم ، واحترام حقوق الإنسان ، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق الرفاهية لكل فرد من أفراد المجتمع العالمي . وتلك الرفاهية مرتبطة أيضا ، وعلى نحو وثيق ، بالتنمية الاقتصادية ، وتستند إلى تجارة دولية سليمة متحررة من النزعة الحمائية ، سواء كانت علنية أو خفية .

وقد اتخذ بلدي هذا الموقف بوضوح . وترى البرتغال ، بوصفها عضوا في المجموعة الأوروبية ، أن من الضروري تطبيق سياسة المعاملة بالمثل فيما يتعلق بفتح الأسواق . فهذا هو ما نمارسه ، وهو أيضا سمة أساسية من سمات السياسة التجارية للمجموعة .

وتؤمن حكومتني ، على نحو راسخ ، بأننا في المرحلة النهائية من مراحل إعداد المؤسسات اللازمة لإشراك البرتغال على نحو تام في السوق العالمية ، وفقا لاهداف الاطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ومن هذا المنطلق ، فإننا نعترف بأهمية جولة محادثات أوروغواي والفرص التي تتيحها هذه المحادثات التي سوف تسهم بلاشك ، إذا ما أسفرت عن نتيجة مرضية ، فسي إيجاد توازن أفضل للعلاقات التجارية في العالم . وأؤكد أنه لن يمكن إنجاز الهدف المنشود من إجراء هذه المفاوضات ما لم يتم الدفاع ، بشكل حاسم ، عن مبدأ العالمية .

إن الإعلان المشترك الذي أصدرته المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، في لكسمبرغ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، والذي يتم بموجبه اعتراف كل منظمة بالأخرى رسميا ، قد أنهى عدم اعتراف أوروبا الغربية بأوروبا الشرقية والعكس ، وهي حالة استمرت لمدة ٣٠ سنة .

والبرتغال ، إذ تدرك الأهمية التاريخية لهذا الحدث وآثاره بالنسبة لمستقبل العلاقات بين المنظميتين والدول الاعضاء فيهما ، ترحب بهذا الحدث وتعتقد أنه قد تم بموجبه اتخاذ خطوة رئيسية تجاه عصر جديد من التعاون الدولي الذي يمتد ليطفي أكثر المجالات تنوعا .

إننا نشق في أنه سيتم توسيع وتكثيف مجالات التعاون المتعدد الاطراف ، المتمثل أيضا في العلاقات القائمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومجلس التعاون الخليجي .

إن الاحتفال بالذكرى الأربعين لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سوف يدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان ممارسة الحقوق والحريات الأساسية الملازمة للإنسان الحر في جميع أنحاء العالم . والآن وقد توفر للأمم المتحدة العديد من الصكوك الدولية التي تحدد وتضمن هذه الحقوق ، بات من المهم تأمين تنفيذها على نحو فعال ، وتعزيز الآليات الدولية للمراقبة .

وتسهم البرتغال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، بوصفها مسألة ذات أولوية في سياستها الخارجية ، ففي لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، بذل بلدي كل جهد ممكن لاحترام الولاية التي كُلفت بها اللجنة ، ورفض ازدواج المعايير ، وجاهد لتعزيز فعالية الآليات القائمة ، ولتحقيق تمتع كل فرد على نحو كامل بحقوقه الأساسية ، فمن الضروري أن نضع في اعتبارنا التكامل بين الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولقد أثرت البرتغال تاريخها ، وثقافتها ، ولغتها ، في جميع أنحاء العالم خلال القرون الخمسة الماضية . وهذا يكفي وحده لتبرير اهتمامها بالمرشح الدولي . ويكتسب هذا الاهتمام زخما جديدا وقويا عندما يضع المرء في اعتباره المشاركة الملتزمة والنشطة من جانب بلده في العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، ومجلس أوروبا ، وغيرها كثير .

بيد أننا ندرك أن مجرد متابعة الأحداث الدولية والاستجابة لها ، لا يكفي فالبرتغال ، مثلها في ذلك مثل بلدان أخرى حسنة النوايا ، يتعين عليها أن تؤدي دورا هاما في مكافحة الظلم ، ووقف الحروب التي مازالت مستمرة مع الأسف ، ويجب أن نتغلب على الجمود ونحشد الطاقات لتغيير الممارسات غير الفعالة في مجال التعاون . ويجب ، في المقام الأول ، أن نعمل بجدية لتنسيق الجهود حتى نضمن عدم استمرار الأوضاع الخطيرة القائمة أو التي من الممكن أن تقوم . وإن لم تنجح الحلول الراهنة ، فإننا يجب أن نسعى إلى إيجاد حلول جديدة بروح تسودها الشجاعة والابتكارية .

وتؤكد البرتغال ، مرة أخرى ، استعدادها للإسهام في الجهود التي تضمن تمتعنا جميعا بالمزيد من السلم عن طريق توفير المزيد من الأمن ، والمزيد من الحرية عن طريق توفير المزيد من الديمقراطية ، والمزيد من التضامن عن طريق توفير المزيد من الرخاء .

السيد ولد انجيان (موريتانيا) : إنه لمن أعظم دواعي السرور أن أتشرف اسوة بالخطباء الذين سبقوني بتقديم أحر التهاني وأخلصها لكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وإنني لواثق من أن أعمال هذه الدورة ستكفل بالنجاح بفضل عنايتكم الرشيدة وفعاليتكم . كما يطيب لي أيضاً أن أعرب لسلفكم نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية المانيا الديمقراطية السيد "بيتر غلورين" عن تقديرنا وامتناننا له للطريقة المثالية التي قاد بها أعمال الدورة الثانية والأربعين . ولا يسعني كذلك إلا أن أشيد بما يقوم به الأمين العام السيد "خافيير بيريز دي كوييار" من عمل جليل على رأس المنظمة والجهود النبيلة التي ما فتئ يبذلها من أجل السلام والأمن العالميين ، مما أدى إلى حصول قوات الأمم المتحدة على جائزة السلام .

ولقد كان لهذا العمل الدؤوب الفضل في انفراج النزاعات الإقليمية خلال الفترة المنصرمة منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة . وفي مقدمة تلك النزاعات حرب الخليج حيث تحقق ما كنا نتطلع ونسعى إليه منذ وقت طويل ألا وهو وقف القتال بين إيران والعراق ، وقد تسنى ذلك عندما قبلت إيران بدورها قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) وبالتالي بدأت المفاوضات بين البلدين مما يبشر بآفاق جديدة لاستتباب السلام بينهما .

ولطالما سعت موريتانيا من أجل إنهاء هذه الحرب الدامية والمدمرة الناشئة بين دولتين مسلمتين متجاورتين .

وأملنا اليوم كبير في أن يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الطرفين حتى يتسنى لشعبيهما العيش في أمن واستقرار وتكريس جهودهما للبناء والتقدم .

كما أن مساعي الأمين العام قد تكللت بالنجاح فيما يخص أفغانستان حيث تم التوقيع منذ نيسان/أبريل الماضي على اتفاقيات جنيف .

وإن بلادي لترتاح لهذا الحدث الهام ولانسحاب القوات الأجنبية الذي بدأ بموجب هذه الاتفاقيات ونتمنى أن يمكن هذا المسار الشعب الأفغاني ، تحت إشراف الأمم المتحدة وفي أسرع وقت ، من العيش في سلام ووئام وأن تسترجع هذه الدولة استقلالها وحيادها .

وفي الصحراء الغربية بدأ مؤشر جديد للسلام في المنطقة تمثل في قبول الطرفين المتنازعين مبدئيا لخطة السلام التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية . وموريتانيا تبارك هذه المساعي الحميدة وترتاح لما أبداه الطرفان من استعداد للبحث عن تسوية سلمية وعادلة ونهائية لهذا النزاع .

إن الحل النهائي لهذا النزاع بين الأشقاء سيمهد الطريق بدون شك لبناء صرح المغرب العربي الكبير - ذلك الاتحاد الإقليمي الذي ظل حلما يراود جميع شعوب المنطقة . وقد قام رؤساء المغرب العربي ، تلبية للتطلعات المشروعة لشعوبهم ، بعقد أول اجتماع بينهم في حزيران/يونيه الماضي بالجزائر بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق وحدة مغربية شاملة . وفعلت هذا الاجتماع التاريخي الأول من نوعه خطوات ولقاءات أخرى على مستويات مختلفة تستهدف ترجمة هذه الإرادة إلى واقع ملموس .

إن بلادي تعبر عن ارتياحها لتحسن الأوضاع في العلاقات بين الشقيقتين الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى وجمهورية تشاد ، كما تعبر عن ارتياحها للاستعدادات التي أبداهما الطرفان والتي مكنت من إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين .

وفي الجزء الجنوبي من قارتنا أحرزت المفاوضات المستمرة منذ عدة أشهر بعض التقدم وفتحت آفاقا جديدة للسلام ، وخصوصا فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . بيد أن كل تسوية عادلة ودائمة للقضية الناميبية لابد أن تكون على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن لأنه قائم على الشرعية الدولية ويحظى بتأييد الشعب الناميبى وممثله الشرعي "سوابو" .

وبخصوص جنوب افريقيا ، مازال نظام التمييز العنصري الجائر متماديا في ممارساته القمعية البربرية ضد أغلبية السكان من الافارقة السود مغتصبا جميع حقوقهم المدنية والانسانية ومنتهاجا سياسة عدوانية ضد الدول المجاورة . والتمييز العنصري ، بوصفه نظام حكم قائم على التفرقة العنصرية ، إنما هو إهانة للكرامة الانسانية ويشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين . ومن واجب المجموعة الدولية تطبيق قراراتها

المارمة والرادعة لمواجهة هذا النظام البغيض وعلى الخصوص فرض عقوبات شاملة والزامية . وبلادي ، التي تؤيد بدون تحفظ كل استراتيجية تندرج في هذا الاطار ، تساند بالطبع الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد تحت قيادة المؤتمر الافريقي الوطني ضد الاقلية العنصرية في بريتوريا من أجل قيام دولة ديمقراطية تضمن حقوق جميع المواطنين بدون تمييز . كما أن موريتانيا تقف الى جانب دول خط المواجهة في صمودها الباسل ضد عدوان السلطات العنصرية .

وفي هذا المضمار تشرفت بلادي باحتضان الاجتماع الثاني التحضيري لمحاكمة التمييز العنصري من ١٦ الى ١٨ حزيران/يونيه . وقد دارت أشغال هذا المؤتمر تحت رعاية العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايح رئيس اللجنة العسكرية للخلص الوطني ورئيس الدولة وبحضور شخصيات بارزة معروفة بإخلاصها ومناصرتها لقضية حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية . ولقد ساهم هذا المؤتمر في انارة الرأي العام الدولي حول نظام التمييز العنصري وأساليبه القمعية الهمجية كما مكن من تحضير هذه المحاكمة الدولية الكبرى المقررة في السنة القادمة .

وفي الشرق الاوسط ، ما كان للشعب الفلسطيني أن يترك الذكرى الاربعين لتقسيم وطنه وتغريق شمله والذكرى العشرين لاحتلال أرضه تمران بدون أن يذكّر العالم بمأساته وباغتصاب حقوقه المشروعة الثابتة .

إن الانتفاضة الشعبية العارمة التي ما زالت مستمرة منذ وقت طويل في الاراضي المحتلة أثبتت للرأي العام العالمي حقيقة المأساة الفلسطينية وأبعادها وبرهنت على تصميم الشعب الفلسطيني الحازم على انتزاع حقوقه السليبة واسترجاع أرضه وكرامته مهما كلف الثمن متحديا الترسانة الحربية الاسرائيلية والممارسات القمعية اللاانسانية لسلطات الاحتلال .

واثبتت الانتفاضة الشعبية بجلاء للمجموعة الدولية أن القضية الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الاوسط ولن يتحقق أي سلام في المنطقة مادام الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه الوطنية المشروعة وعلى الخصوص حقه في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة في أرضه . وكل تسوية عادلة ودائمة تقتضي بالضرورة الانسحاب من جميع

الأراضي العربية الأخرى المحتلة بما فيها القدس الشريفة . بيد أن النظام الصهيوني العنصري في تل أبيب ما زال متماديا في تعنته منتهجا سياسة القوة والارهاب والتوسع منتهكا الشرعية الدولية .

إن عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة مخصص لقضية الشرق الأوسط تشارك فيه جميع الأطراف على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، يبقى الإطار الوحيد لايجاد حل دائم وعادل . إن موجة القمع والعنف التي تجتاح الأراضي المحتلة تؤكد ضرورة عقد هذا المؤتمر بسدود تأخر بمبادرة من الأمم المتحدة التي عليها أن تتحمل كامل مسؤولياتها تجاه مأساة الشعب الفلسطيني .

وفي كمبوتشيا تبدو في الأفق بوادر حل سياسي للمشكلة ومازال الحوار الوطني مستمرا مما يبشر بالتوصل الى تسوية قائمة على أساس القرارات السديدة لجمعية الأمم المتحدة التي تؤكد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من ذلك الاقليم وتقرير شعب خمير لمصيره بنفسه .

وفيما يخص أمريكا الوسطى فإن الجمهورية الاسلامية الموريتانية تؤيد استتباب السلام في المنطقة بناء على توصيات مجموعة الكونتادورا وتطبيقا لاتفاقيات غواتيمالا الموقعة في السنة الماضية بين رؤساء الدول الخمس في المنطقة .

وبالنسبة للقضية الكورية فإن بلادي كانت ومازالت تحبذ إعادة التوحيد السلمي لجزأي شبه الجزيرة بما فيه مصلحة الشعب الكوري بأسره . وبلادي تشجع جميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه .

إن الأوضاع الاقتصادية العالمية ما زالت هي الأخرى الشغل الشاغل للمجموعة الدولية . فالبلدان النامية تعاني من أزمة اقتصادية حادة ، والهوة تتسع بينها والدول الصناعية ، وذلك إنما يعود الى هبوط أسعار المواد الأولية وعبء الديون الأجنبية وتعاقد الاجراءات الحمائية والقيود المفروضة على تصدير التكنولوجيا . وحتى الآن ظل الحوار بين الشمال والجنوب راكدا بحيث لم يتسن التوصل الى حلول مدروسة وفعالة لدفع عجلة الاقتصاد العالمي .

ووعيا منها لخطورة الموقف ، أجرت الدول النامية عدة اصلاحات هامة واتخذت جملة من الاجراءات التصحيحية الصارمة للتغلب على المصاعب الاقتصادية ولتحقيق النمو والازدهار لشعوبها . ولكي تتكامل هذه الجهود بالنجاح لابد من تنسيق العمل على نطاق عالمي .

وافريقيا ، بوصفها القارة الاقل نموا في العالم ، تعاني من أزمة اقتصادية أكثر من غيرها . وللتصدي لهذا الوضع ، عقدت منظمة الوحدة الافريقية قمة ثالثة طارئة في اديس ابابا مخصصة لحل مشكلة المديونية الافريقية . وموريتانيا تسعى لتجسيد المقترحات الافريقية المتعلقة بعقد مؤتمر دولي في أسرع وقت حول المديونية الافريقية . إن حل هذه المشكلة يتطلب تبني استراتيجية شاملة بناء على التزامات المجموعة الدولية الواردة في خطة الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وفي هذا المضمار ، فإننا نشيد بالقرارات الإيجابية التي اتخذها رؤساء الدول الصناعية في مؤتمر قممتهم الأخير بشأن التخفيف من أعباء ديون الدول النامية ، ونرجو اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وشمولا في هذا الاتجاه . وبلادي تعرب بصفة خاصة لجمهورية ألمانيا الاتحادية عن شكرها وعظيم امتنانها لما قامت به من إلغاء المبلغ الهام للديون المستحقة على موريتانيا . كما نشكر جميع الدول التي شرعت في اتخاذ نفس المبادرة .

ما زال شبح الجفاف والتصحر يخيم على منطقة الساحل التي تنتمي اليها موريتانيا . ومنذ شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وقعت كارثة أخرى عندما اجتاح الجراد المنطقة . وهذا الجراد مهاجر سريع الانتشار يلحق ضرا بالغا بالمساحات التي يمر بها ، فهو يتلف المزارع والمراعي والواحات . ولمواجهة هذا الخطر الذي يتوقع الخبراء استمراره لعدة سنوات اتخذت الدول المنكوبة عدة إجراءات لمكافة هذه الكارثة على مستوى المغرب العربي وعلى مستوى افريقيا الغربية .

وبلادي التي تتعرض بصفة خاصة لغزو الجراد المهاجر ، تصدت له بوسائلها الخاصة كما لجأت الى المساعدة الدولية ، واسمحوا لي هنا بأن أقدم شكري للدول وللمنظمات التي بادرت بتقديم الدعم لنا في هذه المحنة .

إن الأزمة الاقتصادية العالمية والكوارث الطبيعية المتلاحقة تفرض على بلادنا مضاعفة الجهود . وهكذا وضعت الحكومة الموريتانية خطة هامة للتقويم المالي وللمصحح الهيكلي للاقتصاد . وهذه الخطة الطموحة قد أحرزت فعلا نتائج ملموسة ولكن بقي علينا أن نقدم المزيد من التفضيلات للقضاء على التخلف ولتحقيق النمو والازدهار لبلادنا .

إن جهودنا تندرج في إطار استراتيجية تنموية منسجمة مع خطة عمل "الافغوس" ومع البرنامج ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي في افريقيا ، وفي هذا الصدد تمت أخيرا المصادقة على خطة ثلاثية للدعم والانعاش الاقتصادي من طرف الحكومة الموريتانية ، وستعرض على جميع الشركاء الاقتصاديين الأجانب مع أننا نعتد قبل كل شيء على أنفسنا .

إن سياستنا التنموية تعتمد على تعبئة جميع طاقاتنا . وهكذا قررت القيادة الوطنية الموريتانية منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ تحت رئاسة العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، رئيس الدولة ، إقامة دولة يسودها القانون تضمن لجميع المواطنين حقوقهم وحرياتهم الأساسية .

ودخل المسلسل الديمقراطي مرحلة متقدمة عندما شملت الانتخابات البلدية جميع مقاطعات الوطن في السنة المنصرمة . وفي السنة الجارية سيتم انتخاب المجالس البلدية في جميع القري والتجمعات السكنية الأخرى .

والهدف من هذه الانتخابات هو وضع مؤسسات ديمقراطية تمكن جميع المواطنين من تسيير شؤونهم بأنفسهم واشتراكهم في المجهود التنموي بصفة مباشرة .

ويجدر بي الإشارة في هذا الصدد الى أن القطاع الريفي الذي يحتل الصدارة يحظى بالأسبقية من جانب الحكومة الموريتانية التي تخصص له ٣٦,٥ في المائة من الاستثمارات العمومية وتشجع المستثمرين الخصوصيين في هذا المجال بتقديم جميع التسهيلات لهم .

إن المشاكل الاقتصادية والمالية التي يعاني منها العالم اليوم تبرهن على مدى ضرورة تسخير المزيد من المصادر من أجل التنمية والتقدم . والمنطق السليم يقتضي أن يتأتى ذلك من خلال تقليص نفقات التسلح التي تفوق بكثير تلك المخصصة للتنمية .

فمن غير المقبول أن تهدر طاقات بشرية ومالية وطبيعية وتكنولوجية هائلة لتكديس وسائل الدمار بينما يعيش ثلثا الانسانية حياة فقر وحرمان . وهذا ما يجعلنا نطالب بنزع السلاح ونسعى اليه من أجل التنمية طبقا لمقررات المؤتمر الدولي الذي عقد لهذا الغرض في السنة الماضية .

ولا يفوتنا هنا أن نعبر عن ارتياحنا لابرام المعاهدة الامريكية السوفياتية لنزع جميع الصواريخ ذات المدى المتوسط والقصير التي تنص على ترتيبات تتعلق بالتحقيق . إن هذه المعاهدة وإن كانت لا تشمل إلا جزءا ضئيلا من الترسانة النووية إلا أنها تعتبر مؤشرا هاما على بداية نزع تام للسلاح النووي الذي بدونها لا يمكن تصور بقاء الجنس البشري على وجه المعمورة .

إن الانسانية توجد اليوم في منعطف حاسم من تاريخها ، وهي تواجه تحديات جمة تتمثل في استمرار النزاعات المسلحة وتعدد بؤر التوتر في العالم ، وفي التسابق الى التسلح ، وفي التباين الفاحش لتوزيع الثروات ... الخ . ومن المؤسف أنه بالرغم من التقدم الهائل في مجال العلوم والتكنولوجيا ما زالت المجموعة البشرية عاجزة عن توفير الامن والاستقرار والرخاء لافرادها ، وهذا وضع غير معقول وغير مقبول اطلاقا .

فعلينا أن نعي جميعا وحدة مصير الانسانية وتربط أهدافها ومشاكلها ومصالحها المشتركة . إن منظمة الامم المتحدة هي الاطار الامثل للتفاهم بين الامم ولتنسيق جهودها . فهي أداة لا غنى عنها لتحقيق الامن والتعاون الدوليين . وتتوفر فيها إمكانيات هائلة يمكن تسخيرها من أجل تحقيق الاهداف السامية المنصوص عليها في الميثاق ، ولا شيء أدل على ذلك من التقدم الملموس الذي تم إحرازه

بشأن بعض النزاعات التي ظلت مستعصية حتى وقت قريب . وفي هذا الإطار تتحمل الدول العظمى مسؤوليات ضخمة تجاه العالم .
وفيما يخصها ، تؤكد الجمهورية الاسلامية الموريتانية مرة أخرى إيمانها وتمسكها بأهداف ومبادئ ميشاق منظمنا وستعمل دوما من أجل تحقيقها ومن أجل تعزيز دورها .

السيد بايه (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في

البداية أن أعرب للسيد دانتي كابوتو عن تهاني وفد اشيوبيا وتهاني الشخصية بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إن وفد بلادي على ثقة من أن هذه الدورة ستتوج تحت قيادته الرشيدة الماهرة بخاتمة موفقة . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد له على كامل تعاون وفد بلادي معه في اضطلاع بمسؤولياته الكبيرة .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفه ، السيد بيتير فلورين ، الذي ترأس أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة بمهارة تدعو الى الإعجاب . وأود في هذه المرحلة أن أشيد بالأمين العام، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الطريقة المثالية في التفاني والكفاءة التي يظطلع فيها دوما بالمسؤوليات الجسيمة المناطة به وإنني إذ أؤكد من جديد ما تكنه حكومة بلادي من تقدير خالص أعربنا عنه في عدد من المناسبات خلال السنوات القليلة الماضية ، أتمنى له المزيد من النجاح في جهوده في المستقبل .

إن الذين ينكرون أن البلدان تزداد ترابطا هم قلة . وربما لم تمر فترة منذ فجر الحضارة الانسانية عاشت فيها مختلف المجتمعات في عزلة تامة عن بعضها البعض . ولم يكن نمو التقدم الانساني ذاته ممكنا لولا الاتصالات الوثيقة بين مختلف المجتمعات وتبادل الافكار فيما بينها . وقد أصبحت فترتنا فترة من التاريخ لا يمكن فيها للتحديات المختلفة التي تواجه الانسانية أن تعالج خارج اطار الترابط وأصبح عصرنا بالفعل عصرا تقتضي فيه متطلبات البقاء أن نأخذ جميعا مأخذ الجد أننا لسنا مترابطين فحسب وإنما نتشاطر أيضا مصيرا مشتركا .

وربما لا ينكر أحد هذه الحقيقة التي لا جدال فيها ، ولكن انعدام الارادة السياسية اللازمة لسد الفجوة السحيقة بين ما يؤكد على ساحة الاعلانات وما يتم القيام به عمليا هو دليل ساطع على أن أعمالنا لا تتناسب مع التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية بأكملها . وفي هذا الصدد هناك تحديان ، من بين بقية التحديات ، مرتبطان ارتباطا وثيقا يقتضيان منا اتخاذ عمل متضافر ومنسق : تعزيز السلم والامن من ناحية ، وتعزيز التنمية والتقدم من الناحية الاخرى .

وتتعدد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت من أنسب الاوقات من وجهة نظر تخفيف حدة التوتر الدولي . ولا نكران لكون الفترة التي انقضت منذ الدورة الاخيرة قد اتسمت بعدد من التطورات المشجعة والايجابية التي حدثت على الساحة الدولية . وإن التحسن الذي طرأ على العلاقات بين الدولتين الرئيسيتين وزيادة مستوى التفاهم المتبادل فيما بينهما يتفق بشكل كامل مع التطلع الى السلم الذي ما برحنا نعرب عنه منذ أمد طويل . وفي هذا الصدد ، ننظر بارتياح الى المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . وعلى الرغم من أنه لن يدمر بمقتضى هذه المعاهدة سوى ٣ في المائة من الترسانات النووية للدولتين الكبيرتين لا يمكن التقليل من الاهمية الرمزية لهذا الانجاز . وبصورة عامة ، نرى أن هذه المعاهدة تمثل خطوة نحو الامام في ميدان نزع السلاح النووي .

وبالمثل ، تعطينا التطورات السياسية اللاحقة ما يبرر النظر الى المسرح السياسي الدولي بعين التفاؤل . ومن بين هذه التطورات قبول ايران والعراق لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . فهذا القبول يشكل انجازا رئيسيا في سبيل استعادة السلم في المنطقة وتعزيز السلم والامن الدوليين .

وتعد اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان ، التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، خطوة أخرى أسهمت في التغير نحو مناخ سياسي أفضل من الذي كان سائدا قبل عام .

وتمثل الخطوات الايجابية المتخذة حتى الآن في سبيل انسحاب قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا من جنوب أنغولا والجهود المبذولة لتيسير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص ببناميبيا ، تطورات سارة أيضا . ومع ذلك ، وبسبب نفاق النظام العنصري المزمع ، نرى أن من واجبنا أن نحذر المجتمع الدولي من مغبة عدم متابعة تطور الوضع بأكبر قدر من اليقظة .

ونشعر بالارتياح أيضا ازاء استئناف المحادثات بين الطائفتين الرامية الى معالجة مسألة قبرص . ونشعر بالتفاؤل ازاء التطورات الرامية الى ايجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى الجهود المتضافرة التي تبذل الآن لاستعادة السلم في كمبوتشيا وإلى التقدم المحرز حتى الآن من أجل استعادة السلم في تلك المنطقة .
ومما يدعو إلى ارتياحنا الشديد أن الأمم المتحدة تقوم ، تمشيًا مع أحكام ميثاق المنظمة ، بحمل راية البحث عن حلول للمشاكل السياسية المختلفة التي أشرت إليها لتوي . ولئن كان ذلك يعتبر دليلاً على استمرار أهمية الأمم المتحدة ، فإن وفد بلادي يجد أيضاً أن من المناسب تماماً الاشارة مرة أخرى بالأمين العام لتفانيه وللجهود الدؤوبة التي يبذلها خدمة لقضية السلم والأمن الدوليين .

وإذ نحيط علماً بالمناخ المتحسن في العلاقات الدولية وبانخفاض حدة التوتر السائد ، فمن واجبنا في الوقت ذاته أن نقيم تقييماً واقعياً ما أنجز وما لم ينجز في مجال السلم والأمن الدوليين . وأود أيضاً أن أضيف أنه مهما كانت النتائج التي نصل إليها فيجب أن تكون قائمة بصورة راسخة على تحليل موضوعي للحالة السائدة الآن في العالم .

وفي هذا الصدد يكفي أن نشير إلى النتيجة المخيبة للآمال للدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فكما هو معروف ، أغلقت تلك الدورة دون التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية ، على الرغم من بذل جهود جبارة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء . ومن الواضح بالتالي أنه ينبغي لنا مضاعفة جهودنا من أجل إحراز تقدم في عدد من تدابير نزع السلاح المترابطة . ويعد إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هدفاً سيؤدي تحقيقه إلى قطع شوط كبير في كبح سباق التسلح النووي الذي ما برح يراوغنا حتى الآن ، على الرغم من وجود توافق عالمي في الآراء على هذه المسألة وتضم التدابير ذات الأولوية الأخرى في ميدان نزع السلاح اتخاذ خطوات لمنع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، والاتفاق على حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، والإبرام السريع لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .
وأود أيضاً أن أشير هنا إلى الأسهم الذي يمكن أن يؤديه إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في

عالم خال من الاسلحة النووية . وفي هذا المدد أود أن أعرب عن تقديرنا لحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية على قيامها في حزيران/يونيه من هذا العام بتنظيم الاجتماع الدولي بشأن المناطق الخالية من الاسلحة النووية .

ومن المناسب في أية مناقشة لموضوع المناطق الخالية من الاسلحة النووية الإشارة الى مبادرة شعوب افريقيا للحفاظ على خلو القارة من الاسلحة النووية . فقبل ٢٤ سنة اعتمد رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في مؤتمر القمة المعقود في القاهرة ، إعلانا بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية . وتعد هذه المبادرة من أولى المحاولات الإقليمية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية . ومنذ ذلك الحين ، اتخذت الجمعية العامة مجموعة من القرارات التي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى احترام رغبات شعوب افريقيا في حماية مركز القارة باعتبارها منطقة خالية من الاسلحة النووية .

غير أنه بات من الواضح الآن أن التزام الشعوب الافريقية بتحرير المنطقة من سباق التسلح النووي يواجهه تحدي السياسة الطائشة التي ينتهجها النظام العنصري في بريتوريا للحصول على قدرة صنع الاسلحة النووية . والواقع أنه يبدو الآن من الدلائل المتاحة أن جنوب افريقيا قد حصلت بالفعل على قدرة إنتاج الاسلحة النووية .

ومهما أكدنا على آثار هذا التطور المشؤوم على السلم والامن الدوليين فلن نكون مبالغين في هذا التأكيد . فهذه القدرة التي اكتسبها نظام لا يتورع عن استعمالها ينبغي أن ينظر اليها بجزع كل المهتمين بحق بصيانة السلم والامن الدوليين . ولا شك بطبيعة الحال أنه كان يستحيل عمليا على جنوب افريقيا أن تحصل على هذه القدرة لولا الدعم الذي تحصل عليه ممن ينظرون اليها بقصر نظر بوصفها شريكا لا غنى عنه .

وكما لو أن هذا غير كاف ، فإن شعوب افريقيا تواجه أيضا تطورا خطيرا جديدا . ففي السنوات الاخيرة أصبح من الواضح أن البعض في الغرب قد بدأوا الدخول في أنشطة تفرض خطرا كبيرا على الشعوب الافريقية والنظم البيئية الافريقية . وأشير هنا الى القاء بعض الشركات عبر الوطنية الغربية الفضلات النووية والصناعية في البلدان الافريقية .

واستياء شعوب افريقيا إزاء عدم الاكتراث الذي يبديه مرتكبو هذه الجريمة قد كرره مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي اجتمع في دورته العادية الثامنة والأربعين في أيار/مايو من هذا العام . ويرى وفدي من المناسب أن أدرجت مسألة القاء النفايات النووية والصناعية في افريقيا كبنء في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . ونحن على ثقة من أن الجمعية في هذه الدورة ستولي اهتماما جادا لهذه المسألة وستعتمد مقررات تجسد فيها خطورة المشكلة .

وبالرغم من أننا نشعر بالتشجيع إزاء المنجزات السياسية الهامة التي سجلت أثناء النصف الأول من عام ١٩٨٨ ، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، تحت أي ذريعة ، ضد سيادة الدول الصغيرة وسلامتها الإقليمية واستقلالها .

وما من مثال أفضل على ذلك من الحالة السائدة في أمريكا الوسطى من حيث أن نيكاراغوا ، على الرغم من مختلف جهود السلم الإقليمية وقرار محكمة العدل الدولية ، تجد نفسها تحت تهديد مستمر لاستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها . ولهذا يجب تعزيز تضامن المجتمع الدولي مع نيكاراغوا حتى يتسنى لذلك البلد أن يتحرر تماما من التدخل العلني والسري الذي يتعرض له منذ وقت طويل .

وبالمثل ، هناك عدد من المسائل الأخرى المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، فضلا عن حقوق الشعوب والعدالة للذين يواجهون أشكالاً مختلفة من التمييز تتطلب وضع حد له . والمشاكل التي يفرضها نظام الفصل العنصري الباغلي في جنوب افريقيا توضح بجلاء المسافة التي ينبغي أن يقطعها المجتمع الدولي من أجل وضع الأساس للعلاقات الدولية القائمة على العدل والكرامة الانسانية الأساسية . والهدف النبيل المتمثل في القضاء على هذا النظام البغيض ما زال يتطلب منا الكفاح المستمر . وبغض النظر عن الدعوة الى فرض جزاءات الزامية وشاملة على النظام العنصري ، ونجاح هذه الجزاءات تقتضي لانجاحها أن يبذل المجتمع الدولي جهداً أكبر ، فإن النصر النهائي يتطلب من كل الذين يناصرون العدالة أن يواصلوا دعم الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا . وكما فعلت اشيوبيا في الماضي ، ستواصل توفير المساعدة الملموسة لشعب جنوب افريقيا الى أن تتسنى إزالة الفصل العنصري وإرساء العدالة والديمقراطية في جنوب افريقيا .

ومن المناسب أيضا أن نؤكد هنا على أن مواصلة التضامن مع دول خط المواجهة جزء لا يتجزأ من الكفاح ضد الفصل العنصري . وفي هذا السياق ، من واجبنا جميعاً أن نقدم أكبر مساعدة ممكنة الى تلك البلدان لتمكينها من الوقوف في وجه التدخل العسكري والضغط السياسي من جانب النظام العنصري .

وفي الشرق الاوسط ، لا تزال المشكلة التي تنبع أصلاً من حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه كشعب في انتظار حل عادل . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد استمرار تأييد اشيوبيا لعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

والحالة في شبه الجزيرة الكورية مشكلة أخرى تتطلب اهتمام المجتمع الدولي .
واعتقد أننا جميعاً ندرك أن سعي شعب شبه الجزيرة صوب إعادة التوحيد لا تزال تحبطه
بعض العقبات الرئيسية . وتؤيد اشيوبيا تماماً رغبة الشعب الكوري وجهوده من أجل
إعادة التوحيد الوطني دون تدخل أجنبي .

في حين أن العام الماضي قد شهد عدداً من التطورات المشجعة في مجال نزع
السلح وحسم الصراعات الإقليمية ، فمن المؤسف أن يستمر وجود الاتجاهات السلبية
القائمة في مناطق أخرى .

ومسائل التنمية والتقدم التي تمثل التحدي الآخر للمجتمع الدولي أصبحت مبعثاً
لقلق متزايد بدلاً من أن يطرأ عليها التحسن ، وذلك من حيث أثارها الخطيرة على السلم
والأمن الدوليين ومن حيث المأساة الانسانية الكبرى التي تترتب عليها .

ومن الواضح أن تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ،
وخاصة أقل البلدان نمواً بينها ، يتطلب من المجتمع الدولي القيام بعمل متضافر
لاحتوائها وعكس مسارها . ولكننا نشهد بدلاً من ذلك افتقار عدد كبير من البلدان إلى
الارادة السياسية الكافية لتهيئة البيئة الاقتصادية اللازمة التي تمكن البلدان
النامية من إعادة تأهيل اقتصاداتها .

ويتضح الآن أكثر مما مضى أن الصعوبات الخطيرة التي تواجه العالم النامي
تنبع أساساً من الحالة الاقتصادية الخارجية التي لا سيطرة له عليها . والسياسات التي
تنتهجها بعض البلدان النامية ، ولاسيما في مجال التجارة والنقد والتمويل ، قد زادت
من تفاقم المشاكل العميقة الجذور في النظام الاقتصادي الدولي السائد الذي يتسم
بالفعل بعلاقات مجحفة غير متكافئة .

وتسعى البلدان النامية ، في حدود مواردها ، إلى أن تنعش اقتصاداتها وتكفل
حياة لائقة لشعوبها ، ولكن دون جدوى . فبعض تدابير الإصلاح المطلوبة من البلدان
النامية قد أصبحت في الحقيقة أسباباً محتملة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .
وعلاوة على ذلك ، نجد أن الجهود الحثيثة التي بذلتها تلك البلدان قد أحبطتها بصورة

دائمة عوامل خارجية مثل تردي أسعار السلع الأساسية وحصيلة الصادرات ومعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية وانتشار الحمائية على نطاق واسع ، وتراكم الدين الخارجي وتردي تدفق الموارد الصافية فهذه العوامل مجتمعة عرقلت بصورة خطيرة عملية تنميتها الإجمالية .

وبالنسبة للبلدان الأفريقية التي ينتمي معظمها إلى مجموعة أقل البلدان نمواً ، فإن هذه العقبات الخارجية المنشأ والقائمة في وجه التنمية قد زادت من تعقيد المعوقات التي واجهتها نتيجة لانتشار الجفاف والتصحر وغير ذلك من الكوارث الطبيعية .

ولا بد من التذكير في هذا الصدد أنه في معرض الاستجابة للمحنة الاقتصادية للبلدان الأفريقية ، إنعقدت الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة التي كرست للحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا قبل أكثر من عامين . ونتج عن هذه الدورة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وفي حين سيستهدف برنامج العمل المساعدة على تحسين أداء الاقتصادات الأفريقية ، فإن التنفيذ التام لتدابير الإصلاح التي يقضيها أصبح معباً بسبب عدة عوامل من أهمها ، المناخ الدولي غير المؤاتى الذي يتسم ، في جملة أمور ، بتسارع تردي معدلات التبادل التجاري وتدني مستوى تدفق الموارد وتضاؤل خدمة الدين وعدم كفاية الدعم الخارجي لجهودنا .

إن المؤتمر المعقود مؤخرا لاستعراض نصف الفترة أوضح بجلاء القيود المفروضة على افريقيا في عملية اصلاح . لهذا يحدونا الامل أن يكون المجتمع الدولي أكثر سخاء في دعم جهود البلدان الافريقية لتحقيق الهدف المنشود ألا وهو تحسين الانتاجية والانتعاش الاقتصادي السريع .

وبما أن اشيوبيا بلد يواجه بالفعل مشاكل ضخمة نجمت عن الكوارث الطبيعية فليس من الغريب أن يكون الاثر السلبي للبيئة الاقتصادية الخارجية على الجهود التي تبذلها من أجل الانتعاش الاقتصادي هائلا . ولئن كانت كمية الامطار وتوزيعها أثناء الموسم الرئيسي للأمطار هذا العام يبداون مرضيين فإن الاثار السلبية لسلسلة مواسم الجفاف التي شهدتها بلادي طوال عقد ونصف العقد لا يمكن معالجتها بمواردنا وحدها في فترة زمنية قصيرة ، وعلى كل حال ستواصل اشيوبيا بذل قصارى جهدها من أجل الاستخدام الفعال للموارد المتاحة بغية التغلب على صعوباتها الاقتصادية والتعجيل بتنميتها .

وفي هذا الصدد ، يؤسفنا حقا أن نرى البعض مازالوا يسيئون الحكم فيما يتعلق ببلادي لدى تقييمهم للمشاكل في منطقتنا دون الاقليمية . بل إنهم يرون من المناسب أن يجعلوا من اشيوبيا هدفا لانتقادهم المعهود المتحيز وغير المبرر في نفس الوقت ، في تباين صارخ مع الواقع السائد في البلاد .

لقد كان الاخرى بهم ، توخيا للإنصاف والموضوعية ، أن يعترفوا - على الاقل - بالجهود القموى التي تبذلها اشيوبيا لمعالجة آثار الجفاف ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتعجيل التنمية مع التصدي في الوقت ذاته للمشكلة الناجمة عن تدفق اللاجئين بأعداد ضخمة الى البلاد .

في ظل هذه الظروف كان من الاجدى إذكاء وعي المجتمع الدولي بهذا الواقع بغية دعم جهود اشيوبيا حتى تتصدى بفعالية للتحديات العديدة التي تواجهها .

حينما أتيت لي فرصة مخاطبة هذه الجمعية في العام الماضي أعربت - في جملة أمور - عن استعداد اشيوبيا :

"... لإقامة وتعزيز العلاقات مع كل البلدان ولا سيما البلدان الواقعة

في منطقتنا والتي تربطنا بها حاليا علاقات متازمة" (A/42/PV.22 ، ص ١٨) .

في ذلك البيان أعربت عن التزام اشيوبيا بالسلام ، وتصميمها على بذل أقصى ما يمكن للمساعدة في تخفيف حدة التوتر في منطقتنا . وقد كنا دائما على استعداد لتعبئة الارادة السياسية الضرورية لاتخاذ خطوتين صوب تطبيع العلاقات مع جميع البلدان المحبة للسلم مقابل كل خطوة تتخذ في اتجاه الهدف نفسه .

واليوم ، من دواعي ارتياحي العظيم أن أشير الى الخطوة البالغة الاهمية التي اتخذتها بلادي مع الصومال صوب تحسين علاقاتنا . فقد تم التوقيع على اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . ووفقا لهذا الاتفاق لم نكتف باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل أسرى الحرب . بل شرعنا أيضا في عملية سريعة لتطبيع العلاقات ، نشق بأنها ستهيئ للبلدين الظروف الضرورية لتكريس مواردهما وطاقتهم لتنميتهم الاقتصادية . وهذا يقدم الدليل على نيتنا الصادقة في دفن أحقاد الماضي للنهوض بالسلم الاقليمي . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن اشيوبيا لن يبزها أحد في تصميمها على بناء جسر من الصداقة مع جميع البلدان على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

وأود في هذا الصدد أن أطلع هذه الجمعية العامة على حقيقة أن اشيوبيا ، تماشيا مع التزامها بتأمين السلم الدائم في منطقتنا ، تجري حاليا مفاوضات مستمرة ومجهدة مع السودان لتحديد الاسباب الجذرية للمشاكل القائمة بين البلدين وإيجاد الحلول الملائمة لها . وحكومتي من جانبها مصممة على أن تستكمل لجنة الخبراء المشتركة ، التي أنشأها البلدان ، مهامها في القريب العاجل وأن تتقدم بتوصياتها . وبتوفر التزام مماثل لدى أشقائنا السودانين بإحلال السلم الدائم بين البلدين ، ستظل حكومتي على شقتها بأن من الممكن حسم جميع المسائل المعلقة ، خدمة للسلم والتعاون في الجزء الذي ننتهي اليه من العالم .

إننا نستمد الارتياح مما نلقاه على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي من تقدير ودعم لمساعدتنا السلمية . ويصعب علينا من ناحية أخرى أن نفهم موقف أولئك

الذين لم يتمكنوا بعد من إدراك أهمية هذه المنجزات باعتبارها خطوات تتخذها بلدان المنطقة بنفسها لاستعادة السلم ، فمازالوا يعربون عن بقايا قلق بشأن التوتر في المنطقة .

في مستهل بياني أشرت الى حقيقة أن تحديات التنمية والتقدم من ناحية ، وتحديات السلم والامن الدوليين من ناحية أخرى لا يمكن التصدي لها إلا في سياق التكافل . وبالتالي أصبح من البديهي أن رفاهنا لا يمكن إلا في تعددية الاطراف . وبوصفنا من الاعضاء المؤسسين لهذه المنظمة ، ما من شيء يسعدنا أكثر من أن نرى الامم المتحدة وقد أصبحت متزايدة الفعالية في سعيها لايجاد حلول للتحديات الكبرى التي تواجه الانسانية .

في الاشهر القليلة الماضية أبرزت الامم المتحدة المدى الذي يمكن أن تصل اليه بفعاليتها في تنفيذ وتعزيز المقاصد والمبادئ التي يكرسها ميثاق المنظمة . وهذا الاتجاه الايجابي يشجعنا حقا .

وفي الوقت ذاته مازالت الحالة المالية للمنظمة تمثل مصدرا للقلق . إن ممارسة الضغط على الامم المتحدة عن طريق الامتناع عن دفع الانصبة المقررة للميزانية العادية للمنظمة يشكل انتهاكا للالتزام تعاهدي من جانب الدول الاعضاء . ويأمل وفدي ألا يُسمح لهذا الوضع بالاستمرار وألا يُسمح للفعالية المتنامية للامم المتحدة بأن تتأثر سلبيا بأزمة مالية .

من أجل السلم والامن العالميين ، ومن أجل رضاء الجنس البشري ورفاهة ، فلنكرس أنفسنا من جديد لتعزيز جدوى الامم المتحدة وفعاليتها . أما اشيوبيا فستظل دائما ملتزمة بمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

السيد باريوس تاسانو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود

أن أستهل كلمتي بتقديم أحر وأخلص تهانينا لوزير خارجية الأرجنتين السيد دانتشي كابوتو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة

والأربعين . إننا نعتبره صديقا لشعبنا وحكومتنا ، ونعرف خبراته وقدراته العظيمة لهذا نستطيع أن نقول إن رئاسته تمثل ضمانا لسير أعمال هذه الجمعية بطريقة منظمة . يسرني أيضا أن أتقدم بالشكر للسيد بيتر فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الطريقة الرائعة والفعالة التي ترأى بها أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة .

كما أود أن أعرب عن إعجابنا بالأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل السلام . إن أنشطته الذكية والحكيمة والجريئة في الوقت ذاته ، وعلى الرغم من القيود المالية والمؤسسية التي تعانيها المنظمة ، مثلت إسهاما لا يقدر بثمن في حسم العديد من الصراعات الإقليمية ، وشاهدا حيا على قيمة الأمم المتحدة كمحفّل وأداة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

إن جدول الاعمال الحافل لهذه الدورة للجمعية العامة يبين جميع المسائل الكبرى التي تشغل البشرية اليوم . وعند النظر اليه بشكل عام ، يتبين أنه عند الوفاء بالمقاصد والاهداف التي أرسيت منذ ٤٣ عاما في المادتين ١ و ٢ من الميثاق ، فإننا نواصل البحث بإصرار عن السلم والامن الدوليين وضمانهما ، وهما أمران مازالا يمثلان سبب وجود المنظمة ويحددان جميع أنشطتها وأهدافها الأخرى .

لقد أعلن أن السلام حق إنساني . وبالتالي ، فإن جميع الجهود المبذولة لصيانته واستعادته هي ببساطة أشار ذلك الحق ، ويصبح تحقيق أهدافه واجبا على منظمنا وجميع الدول الاعضاء فيها .

واليوم ، كما كان الحال في الماضي ، تتطلب الجهود من أجل السلام اتخاذ عمل مباشر من جانب الأمم المتحدة يفترض مسبقا بدوره وجوب احترام الدول لبعض المبادئ ، مثل عدم التدخل ، ونبدأ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وتقرير المصير ، وتسوية النزاعات سلميا .

ومنذ السنوات الأولى من عمر الأمم المتحدة ، التزمت أوروغواي التزاما صارما بالمبادئ التي تقوم عليها منظمنا وعززت احترامها . ولا تزال أيضا تهذب كل ما في وسعها من جهود متواضعة للإسهام في نجاح جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام .

وبينما نحتفل الآن بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ - عن جدارة - لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، لا يسعني إلا أن أذكر بفخر أن ضباطا من أوروغواي اشتركوا منذ عام ١٩٤٨ في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، ومؤخرا في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق . ومشاركتنا الفعالة في هذه الجهود تبين إيماننا الثابت في المنظمة بوصفها أداة للسلام .

إن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في قضايا أفغانستان ، وأنغولا وناميبيا ، والنزاع الإيراني العراقي ، وفي مسألة الصحراء الغربية ، يجب أن يشعري عليه بوصفه انبعاشا جديدا سارا لقدرة الأجهزة والآليات العاملة في إطار الأمم المتحدة على العمل والتفاوض . ويحدونا وطيد الامل والثقة في أن العمليات الجارية الآن ستتوج في تحقيق سلام عادل ودائم بين الأمم المتنازعة في الوقت الراهن .

ولسوء الحظ ، لا يعمنا أن نغمر بالتفاؤل فيما يتعلق بالحالة الراهنة في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط . ففي حالة أمريكا الوسطى - تعتقد أوروغواي أن الامتثال التام لاتفاقات "اسكويبولاس الثانية" وخطة "أرياي" ولمبادئ عدم التدخل ، وتقرير المصير ، وعدم استخدام القوة ، وإدماج ذلك كله في عملية دولية لإشاعة الديمقراطية في البلدان المتنازعة ، يشكل السبيل الوحيد لجعل تحقيق السلام المستقر في المنطقة أمرا ممكنا .

لقد شاركت بلادي في جهود فريق الدعم التابع لمجموعة كونتادورا بخصام مخلص ، مشجعة الأطراف على الامتثال لاتفاقات "اسكويبولاس الثانية" ، وهي عازمة على مواصلة القيام بذلك لأنها تشعر بأن إحلال السلم وإضفاء الطابع الديمقراطي في أمريكا الوسطى هدفان أساسيان لتحقيق التنمية المنسجمة لجميع أجزاء أمريكا اللاتينية ، وهو في نهاية المطاف هدف يتشاطر الجميع في تحقيقه .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، من الواضح أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في المنطقة دون الاعتراف بحق جميع الدول الأطراف في النزاع في الوجود ، ودون الاعتراف بالملاحية التامة لمبدأ تقرير مصير الشعوب . ولكن في الوقت نفسه ، يجب أن نتذكر أن حقوق تلك الشعوب ترتبط ارتباطا وثيقا بوضع ضمانات كافية باحترام الجميع للحدود الموضوعة أو التي توضع مستقبلا .

وبالمثل ، فإن استمرار الانقسامات السياسية المصطنعة ، مثل الانقسام الذي يؤثر على الشعب الكوري ، لا تسهم في تحقيق سلام دائم في تلك المنطقة .

في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكركة لنزع السلاح أكدت أوروغواي اقتناعها بأن سباق التسلح يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب عالمية ، وأنها يجب أن نواصل الجهود المبذولة الآن لتحقيق نزع السلاح العام الكامل . وهذا ضروري لتهيئة مناخ موات للبحث عن سلام ، بأمل أنه إذا ما تحقق ، فإن الموارد التي تنفق اليوم على الأسلحة قد توجه إلى استخدامات بناءة ، مثل التنمية الاقتصادية للبلدان غير الصناعية وتحديثها تكنولوجيا .

لقد قدمت أمريكا اللاتينية إلى العالم مثالا ، هو معاهدة ثلاثيلوكو ، التي تحرم انتشار الأسلحة النووية بين البلدان النامية ، دون التأثير على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وللتقدم العلمي والتكنولوجي . وفي هذا الشأن ، نؤكد تأييدنا لإعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، ونأمل أن تتحول منطقة السلم في جنوب المحيط الهادئ إلى حقيقة واقعة في القريب أيضا . ونعتقد أن إقامة هاتين المنطقتين للسلم تشكل محاولة مبشرة بالخير لإبقاء مساحات واسعة من البحار والمحيطات خالية من التوترات والخزاعات التي تنشب نتيجة استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ، أو من المخاطر الناجمة عن وزع أسلحة نووية .

ومن بين الخزاعات التي لا تزال باقية دون حل نود مرة أخرى أن نؤكد من جديد موقفنا فيما يتعلق بجزر مالغيناس . إن أوروغواي لا تزال تؤيد دعوى الأرجنتين في السيادة على الجزر . ولكننا نراعي أيضا علاقاتنا التاريخية مع المملكة المتحدة التي ترتبط بها أوروغواي بعلاقات صداقة وتعاون منذ أكثر من قرن ونود الآن أن نؤكد من جديد رغبتنا في التعاون للبحث عن حلول لخزاع أدى - بإحداثه العسكرية الأخيرة - إلى فتح جرح مؤلم في أنحاء أمريكا اللاتينية . وهذا الجرح يجب أن يلتئم بسرعة عن طريق المفاوضات والحوار .

يمر العالم الآن بعملية تغيير لم يسبق لها مثيل . لقد دخلنا بالكامل عصر المعلومات ، ونشهد نهاية ما يسمى بالعصر الصناعي دون إحساس بالخسارة . ويجب على الأمم المتحدة أن تتواءم مع عملية التغيير هذه لتتمكن من مواصلة الوفاء بمهمتها ، ولتضمن التوزيع العادل للموارد التكنولوجية على جميع الدول وكذلك التمتع بغوائدها . إن احتكار التكنولوجيات المتقدمة في أيدي عدد قليل من البلدان يحول الغالبية الكبرى من الدول إلى مشترين ملزمين للتكنولوجيا المستوردة . ونتيجة لهذا ، تتعرض سيادتها السياسية للخطر ، تماما كتعرضها لعمل من أعمال الحرب . وبالتالي ، فإننا بحاجة إلى إضفاء طابع العالمية على إتاحة الموارد الجديدة التي تنتج عن طريق تسخير العلوم والتكنولوجيا . وهذا يعني اتباع جميع بلدان العالم ،

الصناعية والنامية ، لنهج يتسم بانفتاح عالمي شامل على التداول الحر ، ليس للسلع والخدمات فحسب ، وإنما للأفكار والمعرفة أيضا .

وما لم يواجه هذا الهدف بجميع آثاره السياسية ، ستكون أية محاولة للتغلب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية أمرا مستحيلا .

واليوم ، لا يمكننا التفكير في عمل الأمم المتحدة دون التفكير في مسألة حقوق الإنسان . وهذه الحقوق لم تكن مطلقا من قبل ، وليست الآن بطبيعة الحال ، ضمن إطار اختصاص الدول . إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان دوليا على أساس الميثاق والعديد من المكوك الدولية هدف تلتزم البشرية بأسرها بتحقيقه . وفي هذا الإطار ، نكرر مرة أخرى إدانتنا للفصل العنصري ، وهو مذهب شائن يقوم على عدم المساواة والتمييز العنصري ، ويعد انتهاكا مؤسسيا واضحا لحقوق الإنسان .

وفي هذا الصدد ، هناك ولايات أخرى في العالم اليوم ، مثل الإرهاب والمخدرات . إن الإرهاب ليس مجرد عامل يسهم في انعدام الأمن الدولي ، أو ينتهك المبادئ الأساسية للتمتع بالحضاري فحسب ، وإنما هو أساسا انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ، واعتداء على حرية وكرامة الإنسان ، وبخاصة على حقه في الحياة . لذلك نرى أن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ضد الإرهاب يجب أن يكون صارما وواضحا ، وأن يقوم على الرأي القائل بأن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية ، تستدعي تعاون جميع الدول .

وفيما يتعلق بالكفاح ضد الاستعمال غير المشروع للمخدرات ، ينبغي توسيع نطاق العمل الدولي بغية مواجهة هذا الوباء الذي يستشري اليوم بصفة خاصة . والأمم المتحدة هي المكان المناسب لاعتماد وتعزيز التدابير القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمعاقبة عليه .

وهذه التدابير يجب ألا تبطل مسؤولية البلدان المنتجة أو البلدان المستهلكة ، ذلك أنه إن لم توجد سوق كبيرة لاستهلاك المخدرات لن تكون هناك سوق إنتاجية لها . ونود أن نوجه الانتباه أيضا الى مسؤولية البلدان التي تسمح باستخدام أراضيها في تهريب المخدرات . وتؤكد بلادي تصميمها على التعاون على المستوى الدولي من مناهضة الاتجار في العقاقير المخدرة وتتعهد بتأييد أي جهد متضافر يبذل على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي لتحقيق هذا الهدف .

إن المحافظة على البيئة مسألة تحظى باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي . فقد أصبحت نوعية حياة الانسان على الأرض ، بل ومجرد بقائه في كفة الميزان . إننا نؤكد من جديد تأييدنا للتوصيات الواردة في التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، ونوافق على المبادئ الأساسية للمحافظة على الانتاجية المستمرة للنظم البيئية والمحيط الحيوي بأكمله . ونحن مقتنعون بضرورة زيادة الجهود والعمل بأسلوب متضافر لمنع الخطر الجسيم المتمثل في تغيير التوازن البيئي والتدهور السريع والمتزايد للبيئة من الناحية الفيزيائية والكيميائية ، وهما أمران يؤثران على الهياكل الأساسية للحياة في كوكبنا .

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة ، التحدي الرئيسي الذي يواجهها في السنوات الأخيرة من هذا القرن . وما لم تتحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة على المستوى العالمي لن يكون هناك سلم دائم . فالتعايش السلمي بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان التي تعاني من التخلف ، يعتبر على المدى المتوسط والمدى الطويل أيضا مصدرا مستمرا لعدم الاستقرار والتوتر ويشكل تهديدا للسلم العالمي .

ولئن كنا نعترف بأن التنمية تقع بمسؤوليتها على عاتق البلدان النامية نفسها ، فمن الواضح في هذا الوقت بالذات أنه حتى بالنسبة للبلدان النامية التي ترغب في تحمل النفقات الاجتماعية والسياسية لجهود التكيف المضنية في اقتصاداتها ، سيأتي وقت تواجه فيه حتما استنفاد الآليات الوطنية للترشيد الاقتصادي .

وهنا تظهر الحاجة الماسة الى تضامن دولي أكبر يبدأ بوضع قواعد تجارية مستقرة وواضحة خالية من الحمائية المزعجة ، وبالمزيد من المرونة والتعاون في حل المشكلات المالية الناشئة عن أزمة الدين الاجنبي الحالية ، التي تحبط جهود البلدان المدينة من أجل تعزيز نموها الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار في مؤسساتها الديمقراطية المعرضة للخطر .

ومع ذلك يجب القول أن العبء الضخم للدين يحظى باهتمام دولي ويبرز الحاجة الملحة الى البحث عن مصادر جديدة لتعزيز التنمية ، والتحديث العلمي والتكنولوجي ، للبلدان غير الصناعية .

ومن الطبيعي أن المشكلة تتجاوز الطبيعة الاقتصادية المجردة للموضوع . لقد حان الوقت للاعتراف بأن المشكلات المالية العالمية - ومشكلة الديون الماضية والمستقبلية - تعتبر مشكلات سياسية أيضا ، ويجب مواجهتها من منظور دولي يقوم على أساس التزام مخلص وصريح بين الدائنين والمدينين معا يعترف فيه الطرفان بنصيبهما من المسؤولية عن الماضي وعن المستقبل . ولتحقيق هذا الهدف اعتقد أنه من المهم أن نركز من جديد على الالتزام الحالي من جانب رئيس الحكومة الاسبانية عند اختتام الاجتماع الخامس والعشرين لحكام أمريكا اللاتينية واسبانيا والفلبين ، أمام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

من المفيد أن نذكر بذلك لأنه يبين أن الحساسية التي كنا نطالب بها بدأت تظهر بين قادة البلدان الصناعية الدائنة أيضا .

وقد بدأ الرئيس فيليب غونزالس بالاعتراف بفشل الاستراتيجية التي اتبعت حتى الآن لحل أزمة الدين واعترف بأن حالة البنوك والدول الدائنة تحسنت بما فيه الكفاية

منذ سنة ١٩٨٢ وحتى الآن في اتباع مسلك مرّن أكثر واقعية في هذا الصدد . وبالتالي فهو يرى أن الوقت قد حان ليحدد الدائنون من جديد استراتيجية الدين بأن يلجأوا الى رسملة الفوائد وتخفيض الدين غير المدفوع بما يتناسب والاعتراف الصريح بانخفاض قيمة الدين في سوق الاوراق المالية .

إنني أعتقد أن الوقت ملائم لأن نرحب في هذا المحفل المناسب بوجهات النظر المختلفة ، مثل تلك التي أعرب عنها رئيس الحكومة الاسبانية والتي ترمي الى إحداث توازن بين أوجه الاهتمام الدولي وذلك عن طريق التذكير بأنه على الرغم من التقدم المحرز في الشروط السياسية على المستوى الدولي ، لا تزال توجد على هذا المستوى بالذات مشكلات خطيرة ، ليست لها حلول واضحة ، تؤثر على نوعية الحياة للملايين من البشر في هذا العالم ، كما تضر بإمكانية إقامة عالم يعيش في سلام .

سيقع قريباً حدثان دوليان يعبران عن التزام أوروغواي النشط على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

الاول هو اجتماع رؤساء أمريكا اللاتينية لمجموعة الثمانية الذي سيعقد في بونتي ديل استي . إن هذه المجموعة التي نشأت في ريو دي جانيرو ظهرت نتيجة اقتناع الحكومات الديمقراطية الاعضاء فيها بأنه من الضروري لأمريكا اللاتينية كلها أن توجد آلية للتنسيق والتشاور تمكن تلك الدول من تنسيق نشاطها الدولي وتعزيز إشاعة الديمقراطية في المنطقة والعمل يدا واحدة على تحليل جميع المشكلات التي تعاني منها المنطقة . ولا شك أن هذه المجموعة اكتسبت مكانة دولية واضحة ويمكنها الآن أن تقوم بدورها في تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى ومع البلدان التي توجد خارج المنطقة . وسيوفر اجتماع القمة المقبل في بونتي ديل استي فرصة مؤاتية لتحليل ما تم انجازه مثل إعلان اكابولكو ولوضع خطة عمل واقعية تتبّع في المستقبل في الميادين السياسية والثقافية والتعليمية والتكنولوجية .

الحدث الثاني هو جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، التي جاءت نتيجة لمؤتمر بونتي ديل استي حيث جرت مناقشات نأمل

أن تكون مثالا للحكمة الدولية وأن تعزز التجارة الدولية الخالية من التمييز أو الحمائية والقادرة على تعزيز التبادلات التجارية الدولية ، وهي الأمور التي يمكن على أساسها تحقيق الهدف المشترك لتنمية جميع دول العالم .

في ضوء هذه الصورة العريضة تظهر أهمية النظام التعددي والدور الكبير للأمم المتحدة .

ولكن حتى تقوم المنظمة بدورها النشط وتحظى بالاحترام اللازم من الضروري أن يتوفر لها المال الكافي لتحقيق الأهداف التي أناطها بها الميثاق والموارد اللازمة للاضطلاع بفاعلية بالعمليات التي أقيمت آلية الأمم المتحدة من أجلها .

لذلك فإننا ندرك أنه بغية إعادة إحياء المنظمة يجب أن نبدأ بممارسة النقد الذاتي النزيه الذي يرمي الى القضاء على أوجه القصور وتخفيض البيروقراطية وتحسين النظم القائمة .

وإن نقول ذلك فإننا ندرك أن الطريق الى تحقيق هذا الهدف لا يكمن بالتأكيد في خنق المنظمة ماليا لدرجة تقوؤ عملها ، بل ووجودها أيضا .

لذلك يجب على جميع الدول الاعضاء ، وبصفة خاصة البلدان الصناعية الكبرى ، أن تعيد النظر في مواقفها كمصدر للمساهمات في ميزانية الأمم المتحدة ، وأن تبذل قصارى جهدها للابقاء على المنظمة وعلى فاعليتها .

وبإيجاز ، يؤكد بلدي من جديد التزامه بالأمم المتحدة . إن أوروغواي تعيش الآن في سلم ولا توجد صراعات بينها وبين الدول الأخرى ، وتقيم علاقات صداقة وتعاون مع دول من جميع النظم السياسية والاقتصادية في العالم ، كما أنها طورت حياة ديمقراطية قوية تحترم بالكامل حقوق الانسان ، ويحكمها قادة انتخبوا عن طريق التعبير الحر عن ارادة الشعب .

لهذا تمكنا من الحضور أمام الجمعية اليوم لنعرب عن وجهات نظرنا في السياسة الخارجية التي تبلورت نتيجة توافق آراء وطني وبموجب هذه السياسة تشارك البلاد على نحو نشط ، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي ، في السعي الى إعادة تأكيد المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه المنظمة .

وختاما ، فإنني اذ أؤكد ثقة بلدي في نتائج هذه الدورة ، اسحوا لي أن أذكر بأنه لن يمكن التغلب على التحديات التي نواجهها حاليا ، وتلك التي سيتعين علينا التصدي لها مستقبلا ، الا من خلال العمل الدولي الحاسم والواضح ، بعيدا عن الشعارات الطنانة غير الواقعية أو التعبيرات الانفرادية عن النوايا .

ويقتضي ذلك اجراءات عملية ورشيدة ، من بينها التزام جميع أعضاء المنظمة التزاما صارما بالمبادئ الاساسية الواردة في ميثاق مان فرانسيسكو . فليست هذه المبادئ مجرد جمل بليغة ، وإنما هي أيضا واجبات قانونية لا فكاك منها ، يجب على الدول التقيد بها لضمان مصداقية الأمم المتحدة وكفاءتها في تحقيق أهدافها الاساسية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا الى آخر متكلم في

جلسة بعد ظهر اليوم . وأعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد . وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد سيرانو كالديرو (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أجد لزاما علي أن أتكلم ممارسة لحق الرد ، عملا بالنظام الداخلي . ويؤسفني أنني مضطر لذلك .

ويؤسفني أن أضطر - في حضور وزير خارجية دولة شقيقة - الى الرد على ما قاله دون رودريغو مادريغال نييتو وزير خارجية كوستاريكا . بيد أن ما قاله رئيس وفد كوستاريكا يؤسفني بقدر أكبر .

وذلك أنه في اشارته الى الازمة في أمريكا الوسطى ، لم تكن الالفاظ التي استخدمها تتسق مع لهجة بيانه بوجه عام . وقد توخى فيها الانصاف والاعتزان . ولكنّه اتخذ فيما يتعلق بهذه المسألة موقفا ينطوي على الاتهام ، مما يعد ظلما لا يساعد في شيء على تعزيز جهود السلم المبذولة في أمريكا الوسطى .

والواقع أننا لم نكن نتصور أو نأمل أن تكون كلمة وزير خارجية كوستاريكا متسقة مع رأي حكومتي في هذا الصدد . ولكننا كنا نرجو أن يجري تناول الوقائع . أو

عرضها بأسلوب أكثر موضوعية وتوازنا ، وإن ينظرا الى الاحداث من منظور أكثر انصافا . وأنا أشير الى "الانصاف" ، لأن ما قيل لم يكن في الانصاف أو العدل في شيء ، ولا يسهم في تعزيز مناخ السلم أو الجهود التي تضطلع بها الهيئات المختصة لبسوغ السلم . كما أن تلك الملاحظات متحيزة وصادرة عن جانب واحد .

وقد كنا نأمل في قدر أكبر من الموضوعية ، وفي ادراك أوسع للسياق الكلي للأمور . ذلك أن الوقائع المشار اليها قد بترت وسردت بأسلوب متحيز . كذلك أغفلت أمور كثيرة للغاية ، الأمر الذي يجب أن يظل ماثلا في الازهان ، وإلا كانت النتيجة وصفا سلبيا ومتحيزا للأحداث التي وقعت .

فأين موقع مسألة العدوان الذي تشنه الولايات المتحدة من كلمة دون رودريغو ؟ إنها سياسة عدوانية سافرة وعلنية اضطلع بها الرئيس الأمريكي تخرج . ومسؤولية الولايات المتحدة عن ذلك العدوان لا تخفى على أحد منا ، نظرا الى نداءاتها المتكررة الداعية الى إمداد الكونترا بالمساعدة العسكرية . كما أن نشاطها ليس بسر . وإنما هو نشاط سافر ورسمي .

كما أغفلت أيضا الأنشطة التي يقوم بها الدبلوماسيون الأمريكيون في بلدي بهدف زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي . وأود أن أقول للجمعية العامة اليوم إن جيم رايت رئيس مجلس النواب الأمريكي نفسه أشار هذه النقطة . فهي واقعة معروفة في أحداث أمريكا الوسطى ، ولكن وزير خارجية كوستاريكا لم يشر اليها .

وأين مبدأ احترام السيادة وحق تقرير المصير ، وهما دعامتان أساسيتان لا غنى عنهما في أي تحليل للحالة في أمريكا الوسطى ؟ الى أبسط مبادئ العدل تقضي بالاعتراف بحق أي دولة صغيرة في أن تحمي نفسها من اعتداءات أكبر دولة في العالم . كما أن ما قاله الرئيس ريغان ، عندما تكلم من فوق هذا المنبر نفسه ، لا يخدم كذلك قضية السلم في شيء . فكيف غابت كل إشارة الى ذلك أو الى ملايين الدولارات التي أقر الكونغرس الأمريكي مؤخرا تخصيصها للكونترا ؟ هذا أيضا أمر لم يرد ذكره ، شأنه في ذلك شأن المعونة العسكرية البالغة قيمتها ١٦,٥ مليون دولار والتي تشكل جزءا من اجمالي

المساعدات مألوفة الذكر ، أو مبلغ المليون دولار الذي اعتمد مؤخرا لصالح المعارضة الداخلية التي تشير الاضطرابات في نيكاراغوا . فإين ذلك كله ؟

وإزاء التعليقات الجائرة وإغفال الحقائق لم نجد مغرا من طرح أفكارنا في هذه المرحلة كي نقدم صورة أكثر توازنا وعمقا ، ولنؤكد مجددا وبقوة أن نيكاراغوا اضطلمت أكثر من أي دولة أخرى بالتزاماتها بموجب اتفاقات اسكيبولاس ، التي لا يقصد منها وضع نيكاراغوا في مصاف المذنبين أو تنصيب الدول الأخرى قضاة ، بل أنها تنص على التزامات متبادلة وعامة تقع على عاتق بلدان أمريكا الوسطى الخمسة .

إن ما قيل بعد ظهر اليوم يدفعني الى التساؤل عما قالت له لجنة السلام التي لا يمكن اتهامها بالتحيز الايديولوجي . أليس ذلك دليلا على وفاء نيكاراغوا بالتزامها بإداء واجباتها فيما يتعلق بحقوق الانسان ؟ ألم يظهر أن تدابير التحقق بلغ من أشرها أنها حالت دون تفاقم الأزمة ووفرت سبلا عملية لتحقيق السلم ؟ فمن ذا السني اقترح تلك التدابير .

هل يمكن أن ينسى أحد أن نيكاراغوا كانت هي التي اقترحت التشديد على آلية التحقق ، بمشاركة كل من اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا والأمم المتحدة ، وأنها قدمت إلى الأمين العام ورقة هامة للغاية بخصوص هذه المسألة ؟ وأخيرا ، كانت نيكاراغوا هي التي اقترحت ، في رسالة من رئيس الجمهورية موجهة إلى الأمين العام ، إشراك مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم .

إن هذه ليست مجرد كلمات ، بل إنها تعبير محدد عن الإرادة ، وتمثل مواقف محددة وخطوات عملية .

إننا نعيد التأكيد على التزامنا بالسلم . إننا نؤمن بالحوار . وإننا نعلم أن الآلية السياسية والدبلوماسية هي وحدها التي يمكن أن تلقي الضوء على طريق السلم الشائك في أمريكا الوسطى . لكننا لا نستطيع أن نقبل إدانة استخدام ديفيد المعادل لنقافته ، في حين يجري تجاهل استخدام غوليات غير المبرر لقوته الوحشية وعنفه . إننا نؤمن بالسلم ونتوق إليه . إننا نؤمن باتخاذ مواقف بناءة ، ونؤمن بمستقبل شعوب أمريكا الوسطى على أساس من احترام سيادة الجميع وحقوقهم في تقرير المصير .

السيد سوتريسن (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب وفد

بلدي الكلمة ممارسة لحق الرد لأننا مضطرون للاحتجاج بشدة على الإشارة إلى تيمور الشرقية التي وردت على لسان وزير شؤون خارجية البرتغال . من المؤسف حقا ، بعد أن قررت دورات الجمعية العامة المتعاقبة ، بما فيها هذه الدورة ، إرجاء نظر ومناقشة المسألة قيد البحث ، أن تظل البرتغال عاجزة عن التحكم في النفس انصياعا لرغبتها ، التي يبدو أنه لا خلاف منها ، في إخضاع هذه الجمعية المرة تلو المرة لهذه الممارسة الروتينية التي لم تقدم أي إسهام بناء للحقيقة المتمثلة بإنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية ، أو لصون مصالح شعب تيمور الشرقية الحقيقية والنهوض بها . فعلى النقيض من ذلك ، يظهر فحوى إشارة وزير شؤون خارجية البرتغال المدى الذي لا تزال البرتغال راغبة في الذهاب إليه من أجل تشويه الحقائق المتعلقة بتيمور الشرقية . إن اندونيسيا من جانبها لا ترغب بكل تأكيد أن تستدرج إلى مهاترات نرى أنه لا طائل

من وراثتها مع البرتغال ، بشأن هذه المسألة . ولذلك ، سنحاول أن نرد بإيجاز وبأكبر قدر ممكن من الانضباط .

أشار وزير خارجية البرتغال للتو إلى نصيب البرتغال من المسؤولية إزاء المصاعب التي نجمت في مستهل عملية تصفية الاستعمار . وتضمن الإشارة إلى أن البرتغال ، والبرتغال وحدها ، يجب أن تتحمل مسؤولية انهيار عملية إنهاء الاستعمار المنتظمة ، ومسؤولية الحرب الأهلية بين الأشقاء التي تترتب على انهيارها - وهي مأساة ضخمة حلت بشعب تيمور الشرقية في الجزء الأخير من عام ١٩٧٥ . وكما يعلم الممثلون بلا شك ، قدّم وفد بلدي في الماضي عرضاً شاملاً ووقائماً لعملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية ولدور اندونيسيا فيها ؛ وكيف جرى تخريب تلك العملية على أيدي مجموعة صغيرة ، وكيف جرى تخريبها بصورة مخزية من جانب السلطة المستعمرة السابقة ؛ وكيف تخلت السلطة المستعمرة في ديلي ببساطة عن تيمور الشرقية في آب/أغسطس ١٩٧٥ ، بعد أن تركت الحالة في الإقليم تتدهور إلى نقطة اندلاع الحرب الأهلية ، التي أذكنتها البرتغال بتسليم أسلحتها وذخائرها مرا إلى مجموعة ميامية معينة ؛ وكيف أن شعب تيمور اعتبر نفسه ، نتيجة لذلك ، غير ملزم بأية وثيقة من وثائق إنهاء الاستعمار التي صاغتها الدولة المستعمرة سابقاً ، وأخذ على عاتقه ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير بنفسه ، وقرّر الاستقلال عن طريق الاندماج مع اندونيسيا على أساس قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) ، والامتناع لهما امتناعاً تاماً ؛ وكيف برهنت اندونيسيا بوضوح طيلة عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية ، من خلال إعلاناتها وأعمالها ، على التزامها بالمبادئ التي تحكم عملية تقرير المصير وإنهاء الاستعمار الصحيحة ، في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه للتصدي على أصوب وجه وبأكبر قدر ممكن من الانضباط للغرض والظروف المأساوية التي صاحبت تلك العملية في تيمور الشرقية ، لسوء الحظ ؛ وكيف أن إسهام اندونيسيا بمفرده في العملية ساعد الأغلبية من أبناء تيمور الشرقية على الدفاع عن إرادتها المعلنة ضد إرهاب الأقلية التي سلحتها البرتغال وشجعتها ، بصورة مباشرة أو

غير مباشرة ، على استخدام العنف والتخويف في محاولة للاستيلاء على السلطة من جانب واحد . إن هذه حقائق جميعا محضة وبسيطة ، وما من قدر من الحجج الملتوية والتشويه يمكن أن يغير الواقع الذي تفصح عنه .

وإنه لمن دواعي غبطة اندونيسيا أن مزيدا من الدول الاعضاء بات يدرك ويقدر الحقيقة الماثلة في أن أبناء تيمور الشرقية باتوا يتمتعون تمتعا تاما بالحريات السياسية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي التي تعتبر حقوقا موروثة لهم تكفلها الضمانات الدستورية الممنوحة لكل مواطن من مواطني أية مقاطعة من مقاطعات جمهورية اندونيسيا . ونحن نحث البرتغال ثانية على أن تنظر بموضوعية إلى الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتصلة بتيمور الشرقية اليوم ، وأن تعلم أنها إذا احترمت قرار أغلبية شعب تيمور الشرقية مستخدم على أفضل وجه رغباته الحقيقية ومصالحه وحقوق الإنسان الأساسية التي من حقه أن يتمتع بها .

وأخيرا ، لاحظ وفد بلدي أن وزير خارجية البرتغال يؤيد المناقشات الدائرة مع اندونيسيا تحت رعاية الأمين العام ، للتوصل إلى تسوية شاملة ومقبولة دوليا . ويبدو اندونيسيا أمل صادق في أن تنجح جولة المحادثات الجديدة ، لا سيما فيما يتعلق بشروط وإصاليب وموعد زيارة وفد من البرلمان البرتغالي لتيمور الشرقية . وللاسف ، فإن بيان وزير خارجية البرتغال الذي أدلى به بعد عصر هذا اليوم يشير شكوكا حول نوايا البرتغال الحقيقية من المحادثات الدائرة هنا في نيويورك . غير أن اندونيسيا ، من جانبها ، ستظل على استعداد لمواصلة التعاون مع الأمين العام ، وينبغي أن يكون هناك تأكيد لا لبس فيه من جانب البرتغال كذلك بأنها ستظل هذه الأخرى ملتزمة التزاما صادقا بعملية الحوار هذه .

السيد غوتيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن رد

ممثل نيكاراغوا الدائم على البيان الذي أدلى به وزير شؤون خارجية بلدي يخطرني للإشارة إلى ما قاله . ونظرا لأن بيان وزير الشؤون الخارجية في كوستاريكا المتصل بمشكلة أمريكا الوسطى ، أدلى به في وقت لم تكن القاعة قد امتلأت فيه بعد ، فقد يكون من المفيد أن أعيد ما قال ، وفيما يلي نص ما قال :

"اقول إن الواقع هو أن عملية السلم قد توقفت ، وأن المجتمع الدولي الذي شجعه الاتجاه إلى الحوار والانفراج الذي يشهده في مناطق أخرى ، يتساءل بلهفة عن سبب عدم تسوية هذه الازمة في حين أنها أصغر كثيرا من أزمتا غيرها بدأت تأخذ طريقها إلى التسوية . هناك افتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لدى بعض الاطراف المعنية الرئيسية . ولئن كنا نستطيع أن نسجل شيئا من التقدم في بعض المجالات ، فإن الالتزامات الأساسية المؤدية إلى الديمقراطية والمصالحة الوطنية وحماية حقوق الإنسان وتقديسها وعدم استخدام الاراضي كملاذ للقوات العسكرية ، لم يتسن الوفاء بها حتى الآن . وعلاوة على كل هذا يؤسفنا أن نسجل أننا على مر الشهور نرى حكومة نيكاراغوا تمعد قمعها وتتصل من التزاماتها وتحاول التقليل من حجم الازمة بتصويرها على أنها مشكلة أمنية ، وتبني استخفافا واضحا بالقيم الديمقراطية" .

"وقد لا يكون هناك بلد آخر في المنطقة في حالة يمثل هذا الارتباك ، وقد لا تكون هناك حكومة كشفت عن رغبة أقل في الخروج من هذه الحالة . ولكن الاخطر هو أن لتلك الحالة أشارة خطيرة على البلدان المجاورة التي تخطر إلى قبول الآلاف من الفارين إليها سعيا وراء الحرية والغذاء والماوى" . (أعماله ج ٥ ، ٦)

هذه هي نهاية الاقتباس من بيان وزير خارجية كوستاريكا الذي استدعى الرد الفوري من ممثل نيكاراغوا .

والامر الذي يعني حكومة كوستاريكا هو الالتزام بتنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه رؤساء أمريكا الوسطى والمعروف باسكيبولاس الثاني . وسيرد تحليل واف للحالة في أمريكا الوسطى عندما نصل إلى مناقشة البند ذي الصلة من جدول الأعمال . واود أن أوضح أننا لسنا مهتمين بإشارة نقاط الخلاف . فنحن معنيون بالسمي إلى تحقيق السلم ، ولكن على أساس مبادئ اسكيبولاس الثاني ، حيث ينظر إلى السلم والديمقراطية والتنمية كعناصر لا انفكاك بينها في تسوية مشكلات أمريكا الوسطى .

ونحن نرى أن عملية السلم مستحيلة بدون إضفاء الديمقراطية . ولهذا لا يسمنا إلا أن ننظر بقلق إلى التدابير التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا مؤخرا بعد صدور تقرير اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة بوقت طويل . وهذه التدابير تشكل انتهاكا خطيرة على مسيرة الديمقراطية . فقد انطوت على فرض قيود على ممارسة حقوق الإنسان والإلقاء بقيادة المعارضة في السجون لانهم تكلموا علنا في إحدى المظاهرات .

وبسبب هذا الافتقار إلى الديمقراطية ، وهذه الخطوات الانتكاسية ، شعر الوزير نيتو بأنه مضطر إلى الإشارة إلى حالة نيكاراغوا والإعراب عن الأسف إزاء الاحداث التي وقعت في ذلك البلد .

وقد بين عدد من الكلمات التي أدلى بها في الجمعية الحاجة إلى الديمقراطية واستحالة إحلال السلم بدونها . وأحدث تلك الكلمات ، الكلمة الرائعة التي أدلى بها توا وزير خارجية أوروغواي .

ونحن نأسف بشدة لما حدث ولكون الأوضاع وصلت إلى هذه الحالة إلا أنه ، نظرا للالتزام الذي تعهد به رئيس كوستاريكا عندما وضع خطة السلم كان علينا أن نبين حالات عدم الوفاء بالالتزامات حال وقوعها . ونحن إذ نفعل ذلك لا نقصد إصدار حكم - فذلك ليس من حقنا - ولكن لاننا عندما اقترحنا خطة السلم والعمل من أجل السلم كان علينا أن نطالب دائما بأن تسمى الأشياء باسمائها .

السيد رينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رأى ممثل

اندونيسيا من المناسب أن يمارس حقه في الرد على وزير خارجية البرتغال بشأن مسألة اشارها الوزير في كلمته اليوم ، هي مسألة تيمور الشرقية . وليست الاسباب التي تذرع بها جديدة ، والواقع أنهم لا يقدمون سوى مزاعم معروفة كرروها كثيرا من قبل ، لا هنا فحسب ، بل وفي محافل دولية أخرى . ولذا ، سأتوخى الإيجاز بهدف وحيد هو إعادة الأمور إلى نصابها ، لا للخوض في أي شكل من أشكال تبادل الاتهامات غير المجدية أو إلقاء الخطب الطنانة المقيمة .

وأذكر ، أولا ، بأن البرتغال ليست وحدها التي تشير إلى تيمور الشرقية فهي المناقشة الحالية . فاليونان تناولت المسألة أيضا في الكلمة التي أدلت بها منذ أيام قلائل باسم البلدان الإثنى عشر الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، وكذلك فعل آخرون أثناء المناقشة ، والمسألة قيد البحث تتعلق باقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تحت الإدارة البرتغالية مدرج على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي اقترتها الجمعية العامة والتي ما زالت أحكام الفصل الخادي عشر من الميثاق تنطبق عليها . ولا نستطيع أن نفهم كيف يمكن القول بأن تيمور الشرقية لم تعد موضوعا لإنهاء الاستعمار أو تقرير المصير . فالبند مدرج على جدول أعمال كل من الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، وهذا يعني أن الأمم المتحدة لا تعترف بأن عملية إنهاء استعمار ذلك الاقليم قد اكتملت ولم تعتمد المنظمة أي عمل من "أعمال الاختيار الحر" وقد أكدت من جديد حق تيمور الشرقية في تقرير المصير بمقتضى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) . وما زال القرار الأخير منهما في انتظار أن يطبق على الاقليم .

وكما ذكرنا من قبل ، ليست لنا مطالب اقليمية من أي نوع في تيمور الشرقية ، ولنا داخلين في أي شكل من أشكال النزاع مع اندونيسيا حول السيادة على الاقليم . كما اننا نرى أيضا من غير المجدي أن ندخل في جدل حول من يستحق اللوم عن الاحداث التي اشرت للاسف على تنفيذ برنامج إنهاء الاستعمار المخصص لتيمور الشرقية . وكما قال وزيرنا ، لا تنكر البرتغال نصيبها من المسؤولية عن تلك الاحداث . واشك أن هناك من يستطيع أن يقول نفس الشيء عن آخرين ، لكننا لا يمكن أن نقبل - تحت أي ظرف من الظروف - الغزو العسكري الاجنبي والاحتلال بوصفهما وسائل مشروعة من أجل ما يسمى بمعالجة الحالة في الاقليم من جديد .

ما زالت الحاجة إلى ضمان ممارسة شعب تيمور الشرقية لحقوقه غير القابلة للتصرف والتمتع بحرياته الأساسية هي المعرضة الآن للخطر . إننا لم نأت إلى هنا لكي نكتشف هل تقع مسؤولية ما حدث في عام ١٩٧٤ أو ١٩٧٥ على البرتغال أم على اندونيسيا . فالتاريخ وحده هو الذي سيقدر ذلك . والذي تحاول اندونيسيا أن تفعله بالقائها اللوم على الآخرين في شأن ما حدث في الماضي ، هو أن تبخس عن مهرب وتجسد عذرا يبرر عدم الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الراهنة لأنها البلد الذي ينكر بعناد على شعب اقليم صغير مجاور لها وأعزل وخاضع للاستعمار حقه في اختيار مستقبله السياسي بحرية . فإذا كان ما يقال صحيحا من أن استعمار اندونيسيا كان مفيدا للغاية للشعب المعني وأنه قد حقق كثيرا من التقدم والتحسين في أحواله المعيشية ، فإن نتائج هذا الاختيار ستؤكد مطالب اندونيسيا ومزاعمها .

وكالمادة ، تحاول اندونيسيا أن تؤكد أن الاتهامات الموجهة لها بانتهاك حقوق الإنسان في الاقليم لا أساس لها . ولن نستشهد هنا بطبيعة الحال بالتقارير العديدة المقدمة من مصادر كثيرة ومتنوعة وفي أوقات مختلفة على مدى ١٢ عاما ، ابتداء من منظمة العفو الدولية إلى الحكومة الأمريكية ، والتي تندد بهذه الحالة .

بيد أنه لا يمكن للمرء اتهام الآخرين بالاستناد إلى وقائع ملفقة ويقصر في الوقت نفسه دخول الاقليم على قلة قليلة من الزوار لا تمنح لها تصاريح الدخول إلا بعد تدقيق شديد فضلا عن الحرص على مرافقة أولئك الزوار طيلة مدة الزيارة . والتصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الاندونيسيين مؤخرا عندما أعربوا علانية عن آرائهم بشأن استصواب فتح أبواب الاقليم أمام العالم الخارجي ، تؤكد فيما يبدو هذه الحالة .

إن كثيرا من الصراعات الاقليمية والحالات الاستعمارية التي كانت تعتبر مستعصية على الحل منذ فترة غير طويلة بات المجتمع الدولي يرى اليوم أن هناك امكانيات حقيقية لتسويتها .

ولا يمكن للمرء أن يسعى ، من وجهة نظر معنوية وقانونية ، إلى أن يكون له دور يؤديه في كمبوديا أو في بعض الحالات المحددة في المحيط الهادئ أو في أماكن أخرى ، ويرفض في الوقت نفسه الامتثال لبعض المبادئ والقرارات الأساسية لهذه المنظمة .

دعونا نغتنم هذا الزخم المواتي للغاية كيما نمضي في مفاوضات جادة تحت رعاية الأمين العام ، وفقا للولاية التي أسندتها اليها الجمعية العامة والتي نظل ملتزمين بها التزاما عميقا وشابها .

السيد موتريسننا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأكون

شديد الايجاز في ردي . وأجد لزاما على بادئ ذي بدء أن أقول إن الحجة نفسها تنطبق على ممثل البرتغال ، فقد كرر لتوه نفس الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهها إلى حكومتي في الماضي . ونظرا لأن وفد بلدي قد أتيحت له فرصة كافية في مناسبات مختلفة للرد على اتهامات مماثلة ، فإننا لا ننوي تقديم رد مفصل في هذه المرحلة .

غير أنني أستاذنكم في أن أوضح أن سياسة اندونيسيا إزاء التطور الذي طرأ على عملية إنهاء الاستعمار في أعقاب تغيير الحكومة في البرتغال في ١٩٧٤ وفي ضوء موقف الحكومة الجديدة من مستعمراتها فيما وراء البحار ومن بينها تيمور الشرقية ، سياسة تمثلت في دعم الجهود التي كانت تبذلها البرتغال لإنهاء استعمار الاقليم . وقد

أكدت اندونيسيا على الدوام أنها ليست لديها مطالب اقليمية في تيمور الشرقية وأنها ستحترم أي قرار يتخذه شعب تيمور الشرقية وأنها لا تسعى إلا إلى الحصول من البرتغال على ضمانات تكفل أن تؤدي عملية إنهاء الاستعمار والاجراء الخاص بتقرير المصير إلى ما يجسد التطلعات الحقيقية لشعب تيمور الشرقية ويعبر عن إرادته . وفي هذا الصدد ، عقدت سلسلة من الاجتماعات بين اندونيسيا والبرتغال في نيويورك ، في ١٩٧٤ ، وفي لشبونة ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ ، وفي لندن ، في آذار/مارس ١٩٧٥ ، وفي جاكرتا ، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وفي روما ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وفي كل تلك الاجتماعات ، أعادت اندونيسيا التأكيد المرة تلو الاخرى على استعدادها للتعاون مع البرتغال في التنفيذ السلمي والمنظم لسياسات إنهاء الاستعمار على أساس خطة البرتغال ذاتها ، التي صدرت إثر ذلك كقانون دستوري ، تحت رقم ٧٥/٧ لعام ١٩٧٥ . وتتمثل الحقائق في أنه من بين الاحزاب السياسية الخمسة التي كانت قائمة في تيمور الشرقية في ذلك الوقت ، كانت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فرتيلين) الحزب الوحيد الذي دأب على رفض التعاون في إنهاء الاستعمار في الاقليم بطريقة سلمية ومنظمة . وقد قاطع ذلك الحزب اجتماع ماكاو الذي نظمته البرتغال في حزيران/يونيه ١٩٧٥ وحضرته الاحزاب السياسية الاربعة الاخرى "يودي تسي" ، و "أبوديتي" ، و "كوتا" ، و "تراباليستا" ، التي تمثل معا الاغلبية الساحقة لشعب تيمور الشرقية . ومن ثم كان العمل الذي قامت به فرتيلين للالتفاف حول الاجراءات الديمقراطية وتجنبها ، ومحاولتها الفاضحة لاستيلاء على السلطة بقوة السلاح ، وما أعقب ذلك من رفض شعب تيمور الشرقية الخضوع لذلك الامر الواقع ، هي العوامل التي دفعت الاقليم إلى مواجهة عنيفة طرفاها الشعب وجبهة فرتيلين . أما فيما يتعلق بالإشارة إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية فمن المؤكد أنه من حق كل وفد أن يرد على أي بيان يتعلق ببلده . غير أننا لم نرد على كلمة المجموعة الاقتصادية الاوروبية لأنها صيغت بطريقة ايجابية .

أريد أن أكرر أن تيمور الشرقية لم تعد تشكل قضية من قضايا إنهاء الاستعمار ، وذلك - ببساطة - لأن الشعب قد مارس بالفعل حقه في تقرير المصير . لقد أشار ممثل البرتغال أننا ينبغي أن نكرر ممارسة تقرير المصير . وهذا اقتراح من شأنه أن يشكل نغيا للإجراء الخاص بتقرير المصير الذي نفذته بالفعل شعب تيمور الشرقية .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠